كلنا سوريون

سياسية ثقافية نصف شهرية

١ /آذار/ ٢٠١٤ | العدد ـ١ـ السنة الأولى | ١٢ صفحة | newspaper.allsyrians.org

تحاول أن تكون فضاءً إعلامياً مفتوحاً على الشأن السوري، وتشارك السوريين حياتهم في بلاد النزوح، نسعى لأن نكون ساحة لتبادل الرأي وتبادل المعلومة، محاولة جادة للمساهمة في صناعة إعلام سوري جديد وجدي، يساهم بـدوره في صياغة وعي وطني سوري جامع، يؤسس لصياغة الهوية الوطنية الجامعة .

احسم نصرك في يبرود.. سوريالية «المقاومة»

حزب الله يرد الدين لحافظ الأسد ويساهم بإجهاض حلم السوريين

مخاوف من تدهور الأمن الغذائي بسوريا بعد شح الأمطار لهذا الموسم

خاص كلنا سوريون ت. عمر جزار

«المقاومة» تَحسمُ في يبرود

بسام يوسف

على بُعد أمتار قليلة من معركة الحسم التي تخوضها ميلشيا «المقاومة» في لبنان لدعم «النظام المقاوم الوحيد» في المنطقة تقصف إسرائيل، فيغض قادة المقاومة كلهم النظر... ثمة ما هو أهم، إنها أم المعارك، إنها يبرود...»احسم نصرك في يبرود».

ولكي يكتمل الحسم، لابد من نصر الهي آخر...

مشهد سوريالي لرتل طويل غامض من السوريين يعبرون ليلاً طريقاً غامضاً، ليفجَرون بتفجيرين متتالين، ثم يكتمل المشهد على إطلاق نار كثيف، يعقبه تعتيم ثم يبدأ المشهد التالي نهارياً، إعلام وجنود وجرافة تجرف ـ في واحدة من أفظع بشاعات التاريخ ـ جثث العشرات من السوريين الذين قضوا.

منذ أن انفصل لبنان في أربعينيات القرن الماضي عن سوريا نشأت معادلة للخوف، معادلة يبدأ طرفها الأول من سوريا ويتجه سهمها إلى لبنان، حيث تظهر نتائجها في إجهاض حلم اللبنانيين بوطن يرسمون ملامحه كما يرغبون.

ها هو لبنان البلد الصغير بتركيبته المعقدة ورؤاه المتغايرة إلى هذا الحد أو ذاك عن محيطه الجغرافي يقف مفصوماً بين التاريخ والجغرافيا والرؤى، وحكام سوريا المحيطة به، والتي تحاصره من معظم جهاته يُشهرون في وجهه مشاريعهم في المقاومة والقومية و.. و.. ولايتورعون عن إرسال جيوشهم وأجهزة مخابراتهم المزودة بمسدسات كاتمة للصوت.

لم يكن عبثاً أن يئد حزب الله الصيغة الوطنية للمقاومة اللبنانية، وأن تغلّف راياته الصفراء فكرة المقاومة ومشروعها. لم يكن عبثاً أن يُغتال مهدي عامل وحسين مروة وأغلب الشخصيات التي تبحث عن وجه مستقل للبنان، وما قبل وبعد الحريري وتويني وسمير القصير و.. و... تمتد قائمة طويلة طويلة.

في عام ١٩٧٦ اجتاح حافظ الأسد بجيشه لبنان ولم يتعاطَ حينها معه بصفته بلداً مستقلاً، بل، ألحقه بمشروعه الممانع تحت يافطة القومية، هذه اليافطة التي حملها البعث كمقدّس يستبيح تحتها كل شيء، بدءً من حرية وكرامة وممتلكات الأفراد، وانتهاءً بعلاقات الدول واحترام سيادتها. أجهض حافظ الأسد حلم اللبنانيين بدولتهم، ذلك الحلم الذي صاغه لبنانيون هربوا من جهاته المغلقة عبر نافذة الزرقة الوحيدة المتاحة أمامهم، نافذة فتحتها الجغرافيا وصمم شكلها التاريخ، باتجاه الغرب نافذة يُرسل منها النبي جبران وميخائيل نعيمة وملايين اللبنانيين حلمهم بصيغة أخرى للوطن. لكنه لم يُجهض ذلك في لبنان وحسب، بل أجهضه في كل المنطقة، فلبنان الذي كان يتقدم مسيرة الدول الخارجة من مشرحة سايكس بيكو، والباحثة عن شكل حديث للدولة أعاده حافظ الأسد (بالتواطئ والصمت الدوليين) إلى أقبية أفرع المخابرات وصيغة الدولة الشمولية. بحجة المقاومة والصمود والقومية، تقدمت جيوش الأسد جنوباً لتدمِّر الحلم وتعيده سنوات طويلة إلى الوراء. ها هو حزب الله يتجه شمالاً بحجة المقاومة والصمود إياها، ليشارك هو الآخر بتدمير سوريا. إنها الصورة نفسها، عناصر الأسد في لبنان يُجهضون حلم اللبنانيين بدولتهم، وعناصر حزب الله يساهمون بإجهاض حلم السوريين بدولتهم.

اليافطة نفسها... الشعارات نفسها... الخراب والموت والقتل نفسه... فقط تغيّر اتجاه السهم في المعادلة. المعادلة التي لم تكن يوماً رغم كل أسمائها إلا لهدفٍ وحيدٍ هو تكريس الاستبداد وبسط السلطة المطلقة، هدف تجلّت «ثماره» في إجهاض حلم السوريين واللبنانيين بوجه آخر للحياة .

الآثار النفسية في الحروب

في خضم التحليلات السياسية والعسكرية التي عادة ما تكون محط الاهتمام الأوّل للمتابع لحرب ما دائرة هنا أو هناك، تغيب قليلاً الأضواء عن التحليلات التي تتناول النواحي النفسية والآثار النفسية السلبية التي تتركها الحروب، كآثار تترسّخ في نفوس الضحايا أو المعاصرين لها.

في الصفحة التاسعة نقرأ بحثين اختصاصيين عن الاثار النفسية التي تنتج في مراحل الصراعات والحروب.. الباحثة جلنار صادق تناقش قضايا الخدمة النفسية بين الواقع والافتراض، فيما تذهب الاختصاصية النفسية ريم الحاج لتناقش الآثار النفسية السلبية للحروب.

ص ٩

أغاني الثورة السورية هل حققت شرط وجودها؟

علي الأعرج

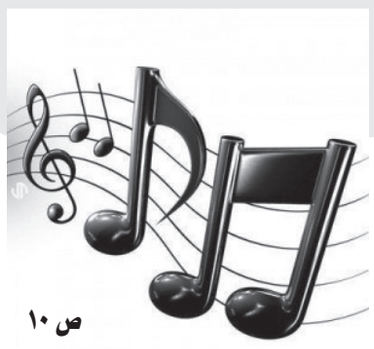

إن مسار الأغنية الثورية بهذا الشكل أدى إلى فقدانها قيمتها وإحلال قيم فنيّة أخرى سيئة المعايير بالنسبة للعقل الاجتماعي السوري، وترسيخ طرق فنيّة تنفي كل ما عداها. ومن هذا المنطلق لم تعد الأغنية السورية تحقق شرط فعلها الأخلاقي والاجتماعي والثقافي ومساهمتها الجديّة في الحراك..

ص ١٠

حوار العدد د. حازم نهار ٢/٢

حسين برو

نتابع في القسم الثاني قضايا جديدة، كالحكومة السورية المؤقتة، والوضع الكردي، والعمل السياسي المنظّم.... نستطيع أن ندّعي أنه حوار هام ويسلّط الضوء على كثير من المواضيع الهامة والآنية والإشكالية.

تحقيقات العدد

هدنة برزة ص ٦

الحرب والجوع ص ٦

مخيم باب الهوا ص ٧

حمص ـ الوعر ص ٧

الطريق إلى دايتون

ص ٤

ليست جنيف إلا محطة في طريق طويلة معبدة بالدمار والتشرد يتعين على حافلة الموت المجاني السورية التوقف فيها للتزود بوقود الفشل والأحقاد ومزيد من القتل حتى تصل وجهتها التي أريد لها... دايتون نهاية السفر، ونهاية وطن. **غزوان قرنفل**

نحو مؤتمر وطني للمعارضة السورية

ص ٢

عندما اندلعت الانتفاضة، وقفت الرموز السياسية والثقافية القديمة على رصيف الثورة، مندهشة، مرتبكة، لا تدري ماذا تعمل تجاه ثورة شعبية سلمية، هدفها بناء دولة مدنية ديمقراطية.
مروان عبد الهادي

ارهاب ضد الارهاب

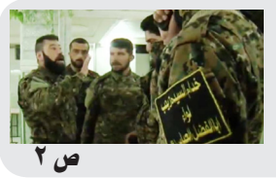

ص ٢

لو حاول أحدنا أن يتجرد بقدر الاستطاعة عن ميوله السياسية وأهوائه ومستبقاته، وأن ينظر إلى ميدان الصراع اليوم في سوريا، لن يمكنه أن يرى الصراع في سوريا على أنه صراع دولة ضد الإرهاب. **نزيه شعبان**

في أسباب تعثر الربيع العربي

ص ٣

الإعاقات المتتابعة لولادة الحياة السياسية الطبيعية في المجتمع، قد اعتمدت على تعاظم دور الأجهزة اللازمة للقيام بتلك المهمة، تلك الأجهزة التي تمكنت في العقود الأخيرة من تكريس سلطات غير ديمقراطية، إضافة لإبعاد دور القانون العام على كل مناحي الحياة **لؤي حاج بكري**

الضجيج الخاوي

ص ٤

لمَ هذا الضجيج الكردي؟ اذا كان نص الاتفاق بين المجلس الوطني الكردي والائتلاف، المكوّن من ٢٤ بنداً تتوضح فيها بالتفصيل حقوق الكرد وباقي المكونات الأخرى في سوريا. **محمد جيجاك**

نحو مؤتمر وطني للمعارضة السورية

كلنا من يتحمل مسؤولية انسداد آفاق الثورة، بعد ثلاث سنوات من انطلاقتها

مروان عبد الهادي

/١/

من أهم انجازات الثورة السورية عودة السياسة إلى المجتمع، بعد غياب تاريخي طويل. أصبح كل الشعب السوري في كل مكان يتحدث في السياسة، ومناقشة طبيعة الصراع بين النظام والشعب الذي أصبح علنياً، وتمثّل بالمظاهرات الشعبية، المطالبة بالحرية والكرامة، والداعية لإسقاط النظام. لكن الحديث السياسي لم يرتق إلى الفعل السياسي. حيث يحتاج هذا الأخير إلى أحزاب سياسية، وإلى فضاء من الحرية يمكن أن تعمل فيه هذه الأحزاب. وهذا لم يكن متوفراً في سوريا. وقد حاول شباب الثورة، وغالبيتهم من خريجي الجامعات أو من طلابها، العمل على التأسيس لقيادة سياسية وتنظيمية للثورة، بتشكيل اتحاد التنسيقيات، والهيئة العامة للثورة. لكن هذه التجربة لم تنضج وتتطور حتى تشكيل الأحزاب السياسية، أو تيار سياسي لقيادة الثورة. وهذا يعود إلى:

أولاً: حداثة التجربة السياسية في سوريا، وعدم وجود إرث تاريخي سياسي ثوري يمكن أن يستفيد منه الشباب، ويبنون عليه بناؤهم الجديد. وبالتالي عدم النضج السياسي جعلهم ألا يولوا الأهمية الكافية لدور الحزب السياسي في الثورة.

ثانياً: القمع الفظيع للنظام، وملاحقة الناشطين واعتقالهم، وتعذيبهم حتى الموت. وعدم السماح بأي هامش مثل ساحة اعتصام، أو التجمع في أي مكان، يمكن أن يساهم في تطوير الفعل السياسي.

ثالثاً: عدم وجود تواصل بين شباب الثورة، والرموز الثقافية والسياسية من الجيل السابق الذي عمل ضد النظام منذ صعود الطاغية الأب للسلطة.

رابعاً وأخيراً: الانتقال من السلمية إلى الثورة المسلحة، أجهض المخاض السياسي والمدني للثورة، وأصبحت راية السلاح فوق الجميع.

/٢/

وعندما اندلعت الانتفاضة، وقفت الرموز السياسية والثقافية القديمة على رصيف الثورة، مندهشة، مرتبكة، لا تدري ماذا تعمل تجاه ثورة شعبية سلمية، هدفها بناء دولة مدنية ديمقراطية. وهو نفس الهدف الذي تم تسطيره في البيانات المحفوظة في دروج المكاتب، والتي تدعو النظام لتنفيذه خلال ربيع دمشق، الذي لم يتحول إلى ظاهرة سياسية مجتمعية بفعل قمع النظام. ومصدر الارتباك هو كيفية الانتقال من العقلية الإصلاحية المطالبة للنظام لقيادة مرحلة الانتقال الوطني الديمقراطي، إلى العقلية الثورية، التي تدعو إلى تحقيق ذلك عبر الثورة الشعبية. ولاشك بأن الانتقال من العقلية الإصلاحية، إلى العقلية الثورية، ثم إلى الفعل الثوري، ليس بالأمر السهل، وخاصة بالنسبة لرموز هرمة لم تعرف الفعل الشعبي الثوري في تاريخها السياسي.

وكانت الخطوة الأولى لهذه الرموز، بعد نصف عام من انطلاقة الثورة، هي الانقسام إلى تيارين: الأول: «هيئة التنسيق» وتضم الاتجاه القومي واليساري، مع بعض الليبراليين والأكراد، والتي رفعت شعاراتها «لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي»، واستراحت في الداخل، في أرض النظام. والثاني: «المجلس الوطني» الذي تشكل في الخارج، وضم الإسلاميين والليبراليين الجدد المقيمين في الخارج، ووضع لنفسه مهمة «تأمين الدعم بكافة أشكاله وخاصة الدعم السياسي للثورة» على المستويين العربي والدولي.

بعد الانقسامات مباشرة بدأت الدعوات لتوحيد المعارضة، مما يؤشر على أن الخلافات لم تكن سياسية فقط، إنما كان للجانب الشخصي التنافسي على الزعامة دوراً هاماً في هذه الانقسامات. وكانت أغلب هذه الدعوات غير حقيقية، ولم يتم عقد أي لقاء جدي مثمر، لأن كل طرف يُريد تضخيم ونفخ الأنا الشخصية، عبر انضمام الباقين إليه. وكان هذا واضحاً في مؤتمر القاهرة الذي انعقد في (٣-٧-٢٠١٢)، بموجب قرار وزراء الخارجية العرب الصادر عن الجامعة العربية، وليس بدعوة من أحد اطراف المعارضة.

وبمقاييس الوثائق الصادرة عن المؤتمر، وهي: «وثيقة العهد الوطني» و«الرؤية السياسية المشتركة» فهو ناجح، ويحقق مطالب الشعب السوري. حيث تؤكد الوثائق بعد اتفاق كل المشاركين، (٢١٠شخصية) من كافة التيارات، على إسقاط النظام، ودعم الجيش الحر والحراك الثوري، ورؤية مشتركة للمرحلة الانتقالية، نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية مستقلة حرة. والوثائق المذكورة تعتبر أفضل تعبير عن أهداف الثورة. ومع ذلك فشل المؤتمر في توحيد المعارضة. لأن المؤتمر لم يشر إلى «المجلس الوطني» العظيم!. باعتباره «المظلة الجامعة لجميع أطياف المعارضة، وممثلاً شرعياً وحيداً لها». بمعنى آخر، وببساطة، على الجميع أن يذهب إلى اسطنبول لتقديم طلب انتساب للمجلس. وهذا لم يكن مقبولاً عند باقي أطراف المعارضة. وهنا تبرز الشخصانية الانانية المقيتة بأوضح صورها. بالإضافة إلى دور السعودية وقطر وتركيا، في دعم المجلس في احتكار تمثيل الثورة. وعندما قررت هذه الدول أن المجلس لم يعد كذلك، عملت على تشكيل الائتلاف الوطني (تشرين الثاني٢٠١٢)، وإضافة أسماء جديدة لم يسمع بها الشعب السوري من قبل.

/٣/

وحتى يكتسب المجلس الشرعية الثورية، عمل على ضم اتحاد التنسيقيات، والهيئة العامة للثورة، تحت اسم «الحراك الثوري»، ومهمته «تشكيل غرف للتواصل مع الداخل، وزيارات ميدانية مستمرة». ومع مرور الوقت تم استدراج شباب التنسيقيات تدريجياً إلى الخارج، من أجل العمل بالإعلام، والإغاثة، وحضور دورات المجتمع المدني. إلخ. مما أدى بعد عامين من عمر الثورة، إلى تفريغ الساحة الداخلية، ساحة الثورة الفعلية، من أهم النشطاء الشباب الديمقراطيين، والذين نجوا من الاستشهاد، أو الاعتقال على يد النظام.

وقد عمل المجلس منذ تأسيسه، كأنه جهة داعمة من الخارج، وليس ممثلاً سياسياً للثورة كما أراده الثوار. ولذلك وضع الثورة منذ البداية، على مائدة الدول العربية والغربية، مستجدياً المال والتدخل العسكري الأمريكي. وهذا أساء للثورة أكثر من الدعم المالي الذي حصلت عليه والذي جرى توزيعه وفق أجندات شخصية وإيديولوجية ضيقة، ضمن دائرة لا تخلو من شبهات الفساد.

إن تفريغ الساحة الداخلية من الثوار، وبناء الآمال والأوهام بنجاح الثورة، والسقوط السريع للنظام على الطريقة الليبية، كان له دور سلبي للغاية. ثم إن استمرار العيون شاخصة نحو الخارج طلباً للمساعدة والإنقاذ، وعدم الالتفات إلى البحث العميق في التحضير الداخلي لعدة الثورة. أفرز نتائج كارثية على الثورة.

من أهم هذه النتائج الكارثية:

أولاً: تحول العفوية السياسية التي أطلقت شرارة الثورة، نحو التفسخ والانحلال، وليس نحو النضج كما يجب ان يكون. إضافة إلى انحسار دور الجانب المدني والسياسي في الداخل، فإن المجلس ومن بعده الائتلاف، لم يمارسا السياسة منذ تشكلهما حتى الآن، إذا اعتبرنا أن السياسة في زمن الثورة، تعني إدارة شؤون الثورة، وصراعها مع النظام. وهذا بدوره يفرز نتائج سلبية جديدة. من أهمها أيضاً، عدم تقديم نموذج للثورة في الأراضي المحررة، يقنع الحاضنة الشعبية للثورة، ويشجع الأغلبية الصامتة للانضمام إليها.

ثانياً: الانتقال من العفوية العسكرية التي أطلقت الثورة المسلحة، نحو فوضى السلاح، بدلاً من انتظام الكتائب المسلحة في جيش وطني ثوري، ودخول التكفيريين إلى ساحة الصراع، وحرف مسار الصراع باتجاه صراع الكتائب المسلحة فيما بينها، بدلاً من الصراع مع النظام. ورغم أهمية حصول المعارضة على السلاح، إلا أن الأهم هو تنظيم هذا السلاح، وهذا لم يعره المجلس أية أهمية.

/٤/

والسؤال المشروع: من يتحمل المسؤولية عن انسداد آفاق الثورة، بعد ثلاث سنوات من انطلاقتها، واختلاط أوراقها بحيث لم يعد ممكناً تمييز الثوار، عن باقي المكونات المستنفعية التي ظهرت على السطح نتيجة انفجار المجتمع، وتعاظم المأساة الإنسانية لعموم الشعب؟

حيث لم يعد مقنعاً ـ كما يردد مثقفو الفضائيات من الائتلاف أو غيره ـ إلقاء المسؤولية على النظام، والمجتمع الدولي، والتكفيريين. فمن الطبيعي أن يعمل النظام وحلفاؤه في الداخل والخارج، على

كلنا نحو عقد مؤتمر وطني، يضم كل الأطياف والتيارات السياسية القديمة والجديدة، التي تهدف إلى إسقاط النظام

سحق الثورة. وكذلك الثورة ليست ثورة المجتمع الدولي حتى يدافع عنها وينقذها. وتاريخياً لم يكن الغرب نصير الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم المتخلف. ومن الطبيعي أيضاً، أن يظهر إلى السطح التكفيريين، والإرهابيين، طالما يجدون فراغاً يمكن أن يملؤونه، وموطأ قدم يستندون إليها.

والمسؤولية بالدرجة الأولى، تقع على من يدّعي التمثيل السياسي للثورة والمعارضة والشعب، ويحتكر هذا التمثيل، وهو «المجلس الوطني»، ثم «الائتلاف»، الذي جعل من نفسه جهة خارجية داعمة إغاثية، وليس قائداً فعلياً للثورة في الداخل على الأرض. فالممثل السياسي، عليه مسؤولية أن يعمل بالسياسة في ساحة الثورة، لا أن ينقل الثورة إلى الخارج ليتقاذفها الآخرون.

حتى في الخارج، لم يمثل الائتلاف الثورة سياسياً، إلا في مؤتمر جنيف(٢). وهو الظهور السياسي الأول منذ تشكله. وكانت خطوة إلى الأمام. إلا أن الانتقادات التي وجهت له، بأن الوفد لا يمثل كل أطياف المعارضة، صحيحة أيضاً. وهذا يعيدنا من جديد، إلى مؤتمر القاهرة وضرورة توحيد المعارضة. فالمرحلة القادمة ستكون أكثر تعقيداً وخطراً على الثورة، وعلى كل الشعب السوري.

المطلوب الترفع قليلا عن المصالح الشخصية الضيقة، نحو عقد مؤتمر وطني، يضم كل الأطياف والتيارات السياسية القديمة والجديدة، التي تهدف إلى إسقاط النظام، بهدف تشكيل قطب، أو جبهة، أو تجمع وطني سياسي للمعارضة، يمكن أن يكتسب المصداقية عند الشعب، ويقول: هذا يمثلني. ودعوات التوحد الحقيقية ليست دعوات على الغذاء، انما هي واجب وطني على كل من يدّعي الانتماء للثورة.

إرهاب ضد الإرهاب

نزيه شعبان

لا شك أن ما يسيطر على لوحة الصراع السوري الراهنة هو الإرهاب والعنف الوحشي الطائش الذي يطال المدنيين والفئات الأكثر ضعفاً منهم (الأطفال والنساء والشيوخ)، وأن السياسة التي حاولت أن تجد لنفسها موطئ قدم في جنيف جرى وأدها. ولا شك أيضاً أن وقف هذا النوع من الأعمال ضرورة وأولوية من وجهة نظر وطنية حريصة على الناس وعلى العمران. ولكن لا شك أيضاً أن التمسك بهذا البند (مكافحة الإرهاب) من جانب وفد النظام السوري في جنيف لا ينبع من حرص على المدنيين أو على العمران السوري، ولا من معاداة أصلية مع الإرهاب. لا يمكن للمرء، مهما تراخى في المعايير ومهما زاد منسوب التسامح لديه، أن يقبل موقفاً ضد الإرهاب من جهة ترمي من الجو براميل متفجرة، بدون أي نظام توجيه، على أحياء سكنية. موقف وفد النظام السوري في جنيف إذن، وببساطة شديدة، لا يتعلق بالإرهاب من حيث هو نشاط إجرامي بدافع سياسي، بل هو موقف ينطوي في حقيقته على هدفين:

الهدف الأول: هو تغطية على الحاجة الملحة في سوريا إلى التغيير السياسي الذي يعني تفكيك نظام الاستبداد وبناء نظام سياسي جديد لا يقوم على احتكار السلطة بما يغذي العصبية العائلية أو الطائفية أو المافيوزية، بل يقوم على مبدأ سيادة القانون وحفظ المسافة بين الدولة وبين السلطة فلا تغدو الدولة ملكية خاصة لأصحاب السلطة ولا يغدو الناس مجرد رعايا عند هؤلاء. هذه التغطية المطلوبة كانت تحتاج إلى صناعة حاجة تفوق في أولويتها وضرورتها أولوية تغيير النظام، وقد جرت صناعة هذه الحاجة التي هي الإرهاب وضرورة وقفه، ويجري في جنيف استثمارها بالقول ينبغي وقف الإرهاب قبل الحديث عن أي تغيير سياسي. هنا يمكن أن يعترض أحد ما قائلاً: بصرف النظر عن تحليل ما أوصل سوريا إلى هنا، نحن الآن أمام حالة يتفشى فيها الإرهاب ويجب وقفه قبل أي شيء. وإن وقفه أهم وأبدى من تغيير النظام. وهذا اعتراض صحيح. لكن يبقى السؤال: كيف نوقف الإرهاب؟ لو افترضنا أننا نملك قدرة سحرية على فرض أمر وقف كل الأنشطة العسكرية من جانب الفصائل التي تقاتل النظام مع مصادرة أسلحتها كافة (أليس هذا هو الإرهاب الذي يقصده النظام؟)، هل يتوقف الإرهاب؟ في الواقع ستكون النتيجة هي انتصار إرهاب على إرهاب لا أكثر. ربما يتوقف قصف المناطق التي تحوي (لا نقول تحتضن لأن المقاتلين من كل الأطراف لا ينتظرون قبولاً من أحد ويفرضون وجودهم حيثما يريدون بالقوة) مقاتلين معارضين، وربما يتراجع عدد الضحايا وحجم الدمار، لكن النظام بعقليته الاحتكارية والعصبوية سوف يشغّل ماكينته «الإرهابية» بكامل طاقتها في محاولة منه لإعادة الأمور إلى سيرتها الأولى. ولن تستطيع عقلية كهذه أن تدرك أن هذه محاولة مستحيلة. وما بين هذه الاستحالة والعجز الأكيد عن إدراكها سوف تعيش سوريا إرهاباً جديداً لن يتأخر في توليد الإرهاب المضاد من جديد.

أما الهدف الثاني الذي ينطوي عليه تمسك وفد النظام السوري بترتيب البنود وبمناقشة موضوع الإرهاب أولاً، فهو إخماد تمرد السوريين ووضعهم ثانية تحت القدم العسكرية قبل التوجه لهم بالقول: ماذا تريدون الآن؟ وما هي البنود التالية التي تريدون مناقشتها؟

لنناقش الأمر قليلاً: حين يتحدث وفد النظام السوري عن الإرهاب وأولوية وقفه، فإنه يفترض نفسه خارج الدائرة كأنه جهة موضوعية ناطقة باسم الأبرياء وباسم الحضارة والعدل ضد الإرهاب. هذا بحد ذاته نوع من الجرأة وقوة العين لا يتمتع بها إلا من تمرّس طويلاً في زج الأبرياء وأصحاب الرأي في السجون دون أي ضمانات من أي نوع، محرومين حتى من الحق في الحياة، والقول من ثم إنه لا يوجد لديه في السجون السورية معتقلون سياسيون بل مجرمون. فقط من يمتلك هذه الخبرة يمكنه أن يقتل في كل مكان من بلده وبصورة عشوائية، ثم يقف أمام العالم أجمع بلبوس حضاري وعلماني ليقول إنه يقاتل الإرهاب نيابة عن العالم.

لو حاول أحدنا أن يتجرد بقدر الاستطاعة عن ميوله السياسية وأهوائه ومستبقاته، وأن ينظر إلى ميدان الصراع اليوم في سوريا، لن يمكنه أن يرى الصراع في سوريا على أنه صراع دولة ضد الإرهاب، كما يحاول وفد النظام في جنيف أن يصور الصراع الدائر في سوريا. سيجد أن جهتي الصراع يستخدمان الإرهاب في سياق مسعاهما السياسي. ولاسيما بعد أن انزاحت قوى التغيير عن خط الثورة الأولي وباتت قوى إسلامية متفاوتة في تشددها، وتسعى إلى التغيير نحو نظام إسلامي متخلف لا يقل سوءاً عن النظام السوري الحالي، بل هو أسوأ منه. إن غياب المشروعية السياسية للنظام وللقوى الإسلامية التي تواجهه اليوم لا يترك في يد أي منهما وسيلة لفرض نفسه على المجتمع سوى العنف والإرهاب.

إن النظام السوري، مثله في ذلك مثل كل الأنظمة التي تفرض نفسها بالقوة سواء في إطارها الوطني أو على مستوى عالمي كأمريكا، يرى الإرهاب في كل ما يهدد سيطرته فقط، أكان ما يهدد هذه السيطرة عملاً عسكرياً أم سياسياً أم ثقافياً. ويبدو لناظريه أن كل فعل يصدر عنه ويعزز سيطرته إنما هو حق وفعل سيادة. وعليه فإنه حين يطالب النظام بوقف الإرهاب فإنه يقصد في الحقيقة وقف كل عمل عسكري أو سياسي أو حتى ثقافي يهدد سيطرته، أي إنه باختصار يطلب إعدام المعارضة.

في أسباب تعثر الربيع العربي من منظور سوري

كلنا مناقشة مفتوحة للخروج من دوامة العنف المرعب والتشظي المتعاظم ....

لؤي حاج بكري

كثيراً ما تدفع الأحداث الجارية في هذه البقعة من العالم، التفتيش عن أوجه التشابه، وللقفز فوق التباينات والاختلافات، وإذا كان الكثيرون قد ذهبوا للاعتقاد بالدور الأمريكي أو الغربي، لتخريب بنية تلك المجتمعات، أو لإحداث تغييرات جذرية فيها وفقاً لمصالحهم، فإنه مع انقضاء السنة الثالثة لانطلاقة الربيع العربي لابد من القراءة المتأنية لواقع تلك المجتمعات والبحث في المعيقات التي تتسبب في تعثره.

بداية يمكن القول بأن الولايات العثمانية والممالك التابعة لها، قد لجأت مع بدايات القرن العشرين وانهيار الامبراطورية الاسلامية، إلى إقامة أنظمة حكم فردية معتمدة على حكامها المحليين، فبقي الشمال الإفريقي واقعاً تحت سيطرة بعض الأسر المدينة بولاء اسمي للعثمانيين، في حين أفرز انحسار السلطنة سيطرة لزعماء القبائل في شبه الجزيرة مع سيطرة أبناء شريف مكة الهاشمي على الشام والعراق؛ في ظل هذه الأشكال الأولية للحكم المطلق جاء تقاسم الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى للمنطقة التي كانت واقعة تحت نفوذ الإمبراطورية العثمانية المنهارة، وإذا كانت اللبنات الأولى لبناء مؤسسات الدولة في ظل الاستعمار الغربي معتمدة على تمثيل الزعامات المحلية بعيدا عن التمثيل السياسي، في مجتمعات كانت مغلقة بوجه التطورات التي شهدها العالم، فإن تلك المؤسسات وبعد الحرب العالمية الثانية ونهاية الاحتلال المباشر، قد تحولت تدريجيا إلى هيئات إدارية تقوم بعملها الوظيفي المناط بها من قبل الحكام الفرديين ملوكاً كانوا أم رؤساء.

كلنا الإعاقات المتتابعة لولادة الحياة السياسية الطبيعية في المجتمع، اعتمدت على تعاظم دور الأجهزة الأمنية وتكريس سلطات غير ديمقراطية.

مع تعاقب الحكام/ الأفراد في تلك الدول، وراثياً كأصحاب جلالة وسمو، وتنازع عسكري كقادة مجالس عسكرية، غدا الهمُّ الأول لتلك السلطات خنق أي حراك سياسي مجتمعي، هادفين الحفاظ على سلطتهم المطلقة، بعيداً عن قيام أي سلطة للمؤسسات التمثيلية التي يمكن أن يفرزها ذلك الحراك، تلك المؤسسات المعروفة بالبرلمان والمجالس المحلية والهيئات التنفيذية، والتي تخضع للتغيير الدوري من خلال الانتخابات الحرة، وللمراقبة الدائمة من خلال الهيئات القضائية والدستورية ومن خلال المنظمات المدنية المختلفة، وهكذا لم تتمكن القوى الحية في هذه المجتمعات كمثقفين وسياسيين ومهتمين بالشأن العام، من القيام بأي دور مناط بهم لاستنهاض المحيطين بهم، بقدر ما دفعت الحالة الأمنية القمعية المتفاقمة إلى مصادرة أبسط الحريات المتعلقة بحق التعبير عن الرأي، فاعتقل العديد منهم وانتشرت قصص تعذيبهم الوحشية، فيما اختار العديد منهم الاستمرار بالتعبير عن ضرورة التغيير من داخل وخارج حدود الوطن، وظهر قطاع كبير من المبجلين والمبررين لعظمة القائد وحكمته التي تفوق حدود التصور البشري، وتسابقت وسائل الإعلام للحديث عن الرعاية الأبوية والعطاءات السخية والخير المطلق المتجسدين في قلب الجالس على العرش أو كرسي الرئاسة.

لاشك بأن تلك الإعاقات المتتابعة لولادة الحياة السياسية الطبيعية في المجتمع، قد اعتمدت على تعاظم دور الأجهزة اللازمة للقيام بتلك المهمة، تلك الأجهزة التي تمكنت في العقود الأخيرة من تكريس سلطات غير ديمقراطية، إضافة لإبعاد دور القانون العام على كل مناحي الحياة، هكذا شهدت تلك المجتمعات حالات فريدة في ابتلاع المال العام من قبل أبناء الحكام وأتباعهم، كما شهدت انتشاراً سرطانياً لنفوذهم على كافة مفاصل التنمية، بدءً من المؤسسات الاقتصادية في الصناعة والزراعة والسياحة، وصولاً إلى المؤسسات الاجتماعية في النقابات والجمعيات وحتى النوادي الرياضية؛ في ظل هذا التنامي المطّرد للتنمية المعكوسة عبر سلطة الحاكم الفرد، الذي لم يعد من منازع لسلطته سوى الموت الإلهي، والمناداة العامة بإكمال الابن لمسيرة الأب القائد، يمكن ملاحظة سيطرة الركود السياسي واللامبالاة الوطنية في المجتمع، مع فشل التنمية الحقيقية لمقدراته والانهيار غير المسبوق لقيمه العامة، مما ادخل الشعب في حالة السلبية العامة للقيام بأي دور فاعل، والوقوف على شفير الهاوية المتمثلة في الفوضى المدمرة في حال وقوع أي منعطف يعصف بالمجتمع.

بعيداً عن الخوض في الأسباب الظاهرة أو المستترة لموجات الغضب التي عرفت بالربيع العربي، والتي اجتاحت شوارع العديد من مدن المنطقة مطالبة برحيل أولئك الحكام، لا يمكن التعبير عن ذلك الغضب إلا كثورات سياسية حقيقية، فالثورات السياسية التي عرفها التاريخ البشري، لم تكن في واقع الأمر سوى حاجة موضوعية فرضت وجودها لتغيير الأنظمة السياسية، ولم تكن غير سلاسل من الثورات المتتابعة في المجتمعات ذات الأنظمة المتشابهة، كما في الثورات الأوربية الباهظة التكاليف والتي أطاحت بالملكيات التقليدية، وكما في الثورات السريعة البسيطة التي أسقطت الأنظمة الشيوعية نهاية القرن الماضي، إن ما يجري من تحولات مختلفة في سياق الثورات السياسية الراهنة ضد أنظمة الاستبداد الفردي في منطقتنا، يطرح العديد من الأسئلة المتعلقة بالفشل والنجاح، ويتطلب البحث الجدي عن أسباب تعثر ذلك الربيع العربي، لرسم الملامح الأساسية لطريق التحرر والتطور في هذه البقعة من العالم، فمع غياب المؤسسات التمثيلية لقوى المجتمع المتنوعة، ومع الاستخدام المفرط للعنف من قبل تلك الأنظمة وما يقابله من عنف مضاد، ومع الانهيارات الكاملة أو الجزئية للسلطة المتمركزة حول شخص الحاكم، لا بد من تصاعد حدة الفوضى التي تتبدى اليوم في العديد من المناطق لتأخذ حالات مرعبة وتحت مسميات مختلفة، وإذا كانت السمة المشتركة للعنف الآخر ذا طابع اسلامي مبعثر لبسط سيطرته على مناطق محدودة كإمارات ودويلات منفصلة، إضافة لعنف النظام المتمسك بالشعارات الثورجية ووهم التآمر الدولي أو الكوني عليه، فإن السعي للانتقال نحو دولة ديمقراطية يواجه الكثير من العقبات، تلك العقبات التي لابد وأن تكون ذات اختلافات واضحة من مجتمع لآخر، وقد تكون ذات تباين كبير في شدّتها وحدّتها من بلد لآخر، فها هي تونس وكأنها قد بدأت بتلمس الحل عبر البحث عن توافق جميع الكتل السياسية بما فيها الإسلامية، فيما تتعثر ليبيا بين سندان الإسلاميين ومطرقة أتباع النظام البائد، في حين أن التجربة المصرية ما زالت على ما يبدو خاضعة لدور القوات المسلحة كمؤسسة ضخمة ومتماسكة، وكذلك تحاول اليمن البحث في التغلب على تفتتها القبلي التاريخي بصيغة النظام اللامركزي، فيما تراوح الأزمة السورية في مكانها كنتيجة للتدخلات الإقليمية والدولية كما يرى الكثيرون.

كلنا الصيغة التي تقوم على مبدأ المواطنة الكاملة بعيداً عن كل أشكال التمييز بين أفراد المجتمع على أساس القومية أو الدين أو اللون.

بالمحصلة وأياً كانت المعيقات في قيام هيئات حكم مؤقتة أو غير مؤقتة لبناء دولة المؤسسات وبصيغة ديمقراطية، فإن ما وصلت إليه تلك الثورات لا يشكل فشلاً أو نجاحاً بقدر ما يشكل تأخراً زمنياً عن قيام تلك المؤسسات، ذلك التأخر الذي يتسبب في المزيد من المآسي المستمرة من قتل ودمار وتشرد، فالتجارب البشرية لاجتماع الناس في وحدات اجتماعية مستقرة وفاعلة لم توصل إلا إلى صيغة الدولة المدنية الديمقراطية في إدارة شؤون المجتمع ، تلك الصيغة التي تقوم على مبدأ المواطنة الكاملة بعيداً عن كل أشكال التمييز بين أفراد المجتمع على أساس القومية أو الدين أو اللون وما إلى ذلك، وهي تلك الصيغة القائمة على مساهمة جميع أبنائه في الحكم عبر مؤسسات تمثيلية ناتجة عن ممارسة الديمقراطية الحقيقية المتكاملة، في صون الحريات الكاملة والانتخابات التنافسية للتعددية سياسية مع التداول السلمي للسلطة بدورات محددة، وفي الدور الفاعل للمنظمات المهتمة بالمسائل التي تستدعي مشاركة أوسع عدد ممكن تشريعاً وتنفيذاً ومراقبة؛ بهذه المرتكزات التي لابد من التذكير بها يمكن توضيح طريق الفشل من النجاح في الثورات التي لم تنته، على الرغم من رحيل أو بقاء الحكام الفرديين في رأس السلطة.

ما يجري اليوم من صراعات مختلفة حول التمسك بسلطة محدودة لهذا الطاغية أو لفرض سلطة تيار سياسي معين باسم الأغلبية المسلمة، لن تؤدي على ما يبدو إلا للمزيد من الفوضى المجسدة في دوامة العنف المرعب والتشظي المتعاظم.

هدنات هشة في دمشق وريفها

THE DAILY STAR LEBANON

كلنا هل تعيش هدنات مبنية على النوايا الحسنة!

ترجمة مها الخضور

يجري الحديث عن سلسلة من الهدنات في دمشق وريفها بين النظام وقوات المعارضة، ولكن كل هذه الهدنات ليست إلا ورقة يستخدمها النظام لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل حسب توقعات مصادر المعارضة. تم توقيع الهدنات التي نتحدث عنها في كل من اليرموك، المعضمية، برزة خلال فترة محادثات جنيف بين طرفي النزاع في سوريا لتظهر موافقة النظام وحلفائه على الحل السلمي للأزمة في سوريا.

انتهت المفاوضات بجولتيها معلنة الفشل الذريع في الاتفاق على حل سياسي كما فشلت معها هدنة حمص التي عقدت «لبناء الثقة» بين الطرفين. ولكن في دمشق تم توقيع عدة مصالحات في المناطق الاستراتيجية الواقعة تحت سيطرة المعارضة، مما ينذر بتقديم تنازلات لم تكن متوقعة سابقاً لكلا الطرفين. عند تتبع وسائل الإعلام السورية وحلفائها يمكنك أن ترى هذه الهدنات وقد صورت على أنها نجاح تكللت به جهود «المصالحة الوطنية». ولكن وبأخذ الظروف التي وقعت فيها تلك الصفقات بعين الاعتبار نستطيع القول بأن كل الكلام عن إيجاد حلول توافقية بين الطرفين لايزال أمراً غير قابل للتطبيق. وعلى رأي نشطاء من المعارضة فإن هذه الهدنات ليست إلا ابتزازاً تتعرض له الأحياء المذكورة في دمشق حيث يهددها النظام بالجوع ما لم تستسلم لقوته، وفي نفس الوقت يستطيع عن طريق الهدنة دخول الأراضي التي مُنع من دخولها لفترة طويلة ويحقق مكاسب سياسية على الصعيد الدولي.

يعبر نشطاء المعارضة على الأرض في دمشق وريفها عن مخاوفهم من الشروط المفروضة عليهم من قبل الحكومة كتسليم الناشطين والمقاتلين، كما أنهم يذكرون حوادث القتل التي يتعرض لها المدنيون بعد تقديم الضمانات بإجلائهم بشكل آمن. كما يتحدثون عن تعرض تلك الأحياء للهجوم العنيف في حال رفض الهدنة بالشروط السابقة مما ينسف وجود مسألة «حسن النية» المعلن عنها من جانب النظام ويثبط الأمل بتحقيق السلام في المدى المنظور.

تتبادل الحكومة السورية والمعارضة الاتهامات باستخدام المدنيين كدروع بشرية، ويؤكد كلاهما رغبته في تحقيق المصالحات التي يتحدثون عنها كدليل على أنهم يخدمون مصالح المدنيين المحاصرين بأي ثمن.

نشرت وكالة سانا صوراً لمن قالت إنهم مئات الأسر النازحة أثناء عودتهم إلى المعضمية، جنوب غرب دمشق، كما اتهمت الوكالة «الإرهابيين» بقيامهم بأعمال العنف التي تسببت بتشريد آلاف السكان، وأكدت أن الأمان الذي باتت هذه الأسر تشعر به هو نتيجة للجهود الحثيثة للجنة المصالحة الوطنية. بينما ومن جانب آخر يؤكد الناشطون في المعضمية أن الهدنة لم تكن سوى إذعاناً واستسلاماً مؤقتاً لإيقاف حملة القصف الوحشي على المدينة، وإمدادها بقليل من المعونات الغذائية بعد الجوع والحصار الذي فرض عليها لشهور وأسفر عن مقتل أكثر من اثني عشر شخصاً.

قدمت الحكومة الغذاء والمعونات الضرورية لسكان المعضمية مقابل تسليم الأسلحة والمقاتلين وحتى الناشطين الإعلاميين، وحسب قول السكان عينت مسؤولا عن النظام لتسيير أمور البلدة. لوحظ ظهور انقسام واضح بين السكان حول الهدنة الموقعة والشروط المفروضة من قبل الحكومة. يقول قصي زكريا وهو أحد الناشطين المهمين هناك إن رفضه للشروط غير العادلة قد جعله هدفا لكل من الحكومة وبعض السكان الساعين للحصول على المعونات الغذائية بعدما أنهكهم الجوع، فوافق مضطراً على شرط المغادرة المفروض لكنه خائف على حياته لأنه كما يقول: «في هدنة سابقة في تشرين الأول تم القبض على عشرات الأشخاص بعد أن وافقت الحكومة على إجلائهم من المدينة».

في بداية شباط، وبعد أشهر من المفاوضات الفاشلة، أُدخلت بعض المعونات الغذائية إلى مخيم اليرموك جنوب دمشق بعد حصار دام قرابة العام مما تسبب بحالة إنسانية مزرية بسبب الجوع ونقص الأدوية التي راح ضحيتها أكثر من مئة شخص حسبما وثقت الأمم المتحدة، بينما أفاد السكان في المخيم أنهم اضطروا إلى أكل الأعشاب وحتى أن بعضهم أكل لحوم الحيوانات النافقة للبقاء أحياء. صرحت الأونروا أنها استطاعت إدخال ٣٠٠٠ طرد غذائي إلى اليرموك بعد عقد الهدنة بمدة ليست قصيرة واستطاعت إجلاء بعض المرضى ذوي الحالات الحرجة، ولكن هذه الإغاثة لا تكفي الـ ١٨٠٠٠ مواطن داخل المخيم. وكما في الأحياء والبلدات الدمشقية، اتهمت الحكومة والفصائل الفلسطينية الموالية لها المعارضة داخل المخيم باتخاذهم السكان داخل المخيم كرهائن ومنعهم من الخروج. بينما يقول النشطاء داخل المخيم أن الجوع الذي فرضته الحكومة عليهم كان وسيلة لفرض استسلامهم. وكالعادة بدأ تبادل الاتهامات بمهاجمة قوافل المساعدات ومنعها من الوصول إلى المخيم ولم ينس الجانب الرسمي التنويه أن احتمال وصول تلك المساعدات للمسلحين المتمردين. وقد وثقت المعارضة في تقاريرها اعتقال الأشخاص الذين تم إجلاؤهم بعد مغادرتهم المخيم. وكما هو الحال في المعضمية فقد بدأ خلاف جديد بين سكان المخيم بين من يريد الهدنة ومن يرفضها.

أما بخصوص هدنة برزة فهي تبدو أكثر ملائمة للمعارضة. شهد حي برزة الدمشقي أولى المظاهرات ضد النظام القائم، كما شهد اشتباكات عنيفة بين مقاتلي الجيش الحر والقوات الحكومية مما أدى إلى دمار واسع النطاق وأجبر الآلاف على الفرار مع بقاء الفقراء الذين لا يستطيعون إيجاد المأوى خارج حيهم بالإضافة إلى المقاتلين. حاول النظام اقتحام الحي عدة مرات ولكنه فشل وفي نفس الوقت استطاعت المعارضة بسط سيطرتها على اثنين من الطرق الرئيسية الهامة للدخول إلى الحي والخروج منه، وهذا السبب قد يكون عامل قوتهم الوحيد في المفاوضات مع النظام. يقول أحد سكان الحي أن آلاف النازحين عادوا لتفقد منازلهم بعد وقف إطلاق النار وقد فاجأهم وجود القوات الحكومية وقوات المعارضة جنباً إلى جنب يحرسون نقاط التفتيش، منوهاً أنهم لم يكسبوا شيئاً من الاقتتال. وفي حديثه معنا قال زياد الشامي أحد ناشطي مركز برزة الإعلامي: «أن الحكومة قدمت تنازلات كثيرة فقبلت ببقاء العناصر المسلحة داخل الحي». ثم يضيف: «أن المفاوضات مع الحكومة كانت تلبية لحاجات آلاف السكان المشردين ومطالبتهم بالعودة إلى منازلهم. بالإضافة إلى استعداد المعارضة في الحي لنسف هذه الاتفاقية مالم يتحقق الإفراج عن المعتقلين واستعادة البنية التحتية». وفي ختام حديثه إلينا قال الشامي: «في نقاط التفتيش المشتركة لا يسمح لمقاتلي الجيش الحر بالتطبيع مع جنود النظام لأن الهدنة قابلة للانهيار في أي وقت».

الضجيج الخاوي

كلنا هل كان على الكرد أن يشاركوا في جنيف٢ بوفد قومي مستقل؟

محمد جيجاك

يأتي السؤال في سياقه التاريخي.. وفي سياق الحدث. في السياق التاريخي: لا يختلف اثنان في أن الكرد جزء من المكون السوري، أرضاً وشعباً، وهذا ما تؤكده كل البرامج السياسية والأدبيات الحزبية لمجمل الأحزاب الكردية في سورية. أما في سياق الحدث: التأكيد على سورية موحدة، سورية ديمقراطية مدنية، سورية دولة المواطنة، تكفل فيها كافة الحريات الفردية، وحرية الجماعات.

في السياق، الثاني، والذي أوردناه من صلب ورقة الاتفاق الموقعة بين الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، وبين المجلس الوطني الكردي، وإن كان المجلس الوطني الكردي قد تحفّظ على هذا التعريف في البند الثالث من نص الاتفاق مع الائتلاف، أراد أن تكون التسمية «سورية الاتحادية».

إذا كانت كل هذه الشعارات توصلنا إلى حرية الفرد والجماعات في ظل قانون مدني، وحياة ديمقراطية، ألا يجد الكردي ـ كما أي مكوّن آخر في سورية ـ حقوقه في الممارسة لكل طقوسه القومية «التي يناضل من أجلها سنوات» في هذا البلد؟ إذاً لما عليهم ـ الأكراد ـ وحدهم دون غيرهم المشاركة بوفد قومي خاص منفصل عن جسد المعارضة السورية للنظام؟ كما أوحت لجمهورها. لا سيما وأن الكرد، عبر تاريخ نضالهم السياسي، كانوا الأكثر تأكيداً في خطابهم عن سورية موحدة، وكانت مطالبتهم الدائمة تتمثّل في كل ما ذكر في هذا التوصيف من ملامح الدولة ما بعد سقوط النظام.

الإلحاح الكردي في حضور جنيف٢ بوفد له طابعه القومي، وله مقترحات خاصة بالفئة القومية التي أتى لتمثيلها، كان أعلى طموحه محاولة لدغدغة مشاعر الكرد، والإيحاء للجمهور الكردي أنها ليست تحت إمرة الائتلاف، لكن أليس الائتلاف ممثلاً عن المعارضة السورية في هذه المفاوضات، وأليس الكرد شركاء في هذا الائتلاف، عبر تمثيل المجلس الوطني الكردي فيه وفي جميع هيئاته، بدءً من نائب رئيسه؟

لقد كان إصرار الجانب الأمريكي كراعٍ أساسي لمؤتمر جنيف٢، بألا يحضر الكرد كوفد مستقل عن وفد الائتلاف، بمبرر أنهم جزء أساسي من المعارضة الشاملة، هذا الرفض الأمريكي الذي جاء رداً على رغبة الجانب الروسي الراعي الثاني للمؤتمر والذي حاول جاهداً أن يكون للكرد وفداً مستقلاً، في محاولة حثيثة لتفكيك صف المعارضة، بحيث تبدو أضعف في مواجهة وفد النظام الموحد المتماسك.

لقد انعكس خلاف الرأي بين أمريكا وروسيا بشأن حضور الكرد لجنيف على تفاهمات هولير، والذي بدروه أدى إلى انقسام في الصف الكردي، بين الذهاب إلى جنيف ضمن وفد المعارضة أو الذهاب كوفد مستقل. في ظل التجاذبات والتحالفات ومعطيات الحالة الكردية على الأرض، وكان الانقسام واضحاً وصريحاً، المجلس الوطني الكردي مع الانضمام الى وفد الائتلاف الذي هو متحالف معه أصلاً، والذي أخذ نصيحة مسعود البرزاني بعين الاعتبار، في مواجهة مجلس غرب كردستان ومحوره، الذي ألحّ بدوره في الإصرار على حضور وفد كردي مستقل، في سياق التزامه مع موقف هيئة التنسيق الوطنية «المستبعدة من المشاركة» والمتحالفة مع حزب الـ pyd واللذان معاً يلتزمان بالنصيحة الروسية في شكل الحضور.

شُكّل الوفد الكردي من السادة: عبد الحميد حج درويش رئيساً وإبراهيم برو وعبد الحكيم بشار و كاميران حج عبدو، الذين ذهبوا إلى جنيف وفي جعبتهم مقترحات خاصة بالوضع الكردي في سوريا، مقترحات في حقيقة الأمر لا تخرج على نص الاتفاق مع الائتلاف في أي بند من بنودها، لكن طاب للوفد أن يروّج لها في الشارع الكردي، بأنها فرصة لا تعوّض لعرض قضيتهم في محفل دولي، لا بل شبهوا الأمر بمعاهدة «سيفر» ١٩٢٠ والتي وقعت أيضاً في سويسرا.

تعهد وفد الائتلاف بإدراج المقترحات الكردية ضمن الورقة المقدمة لراعي المفاوضات الأخضر الابراهيمي ومناقشتها أثناء سير المفاوضات. واعتبر انتصاراً حققه الوفد في جنيف!

أفقط لأجل تذكير وفد الائتلاف أثناء المفاوضات بالمطالب الكردية شُكّل هذا الوفد؟ وطُبّل وزمّر له، وكُرس له مجمل الاعلام الكردي، من دعوات تأييد، وحشد الكرد من أصقاع الأرض إلى جنيف للاحتجاج والمطالبة بالحق الكردي!

لما هذا الضجيج الكردي؟ اذا كان نص الاتفاق بين المجلس الوطني الكردي والائتلاف، المكوّن من ٢٤ بنداً تتوضح فيها بالتفصيل حقوق الكرد وباقي المكونات الأخرى في سوريا.

حضور الوفد الكردي بإيحاء مستقل ـ كما أرادوه ـ ضمن وفد الائتلاف، كان لعبة سياسية بالاتفاق مع الائتلاف وبرضى أمريكي، والهدف منها توجيه رسالة «مزدوجة» للجماهير الكردية لسحب البساط من تحت أقدام ال pyd ومجلس غربي كردستان بقيادة الـ pyd بأنها إذا كانت تمتلك زمام المبادرة العسكرية على الأرض، إلا أنه لا يمكنها أن تمتلك المبادرة السياسة في الفضاء الكردي في سوريا.

الصمت ليس ذهباً

كلنا الكلمة اليوم من ذهب، الصوت العالي من ذهب، والفعل المنهج نحو إسقاط هذا النظام والسير بسورية نحو مستقبل جديد من ذهب.

نعم... كنت صامتاً، كنت من الذين اختاروا أن يكونوا رماديين، بلا موقف وبلا رأي وقبل ذلك بلا أي فعل.

نعم أنا من الذين التزموا الصمت ولم يحركوا ساكناً منذ بداية حركة الاحتجاجات الشعبية في سورية. كنت مقتنعاً بذلك، فالصمت في أحيان كثيرة ليس فعل جبن أو خوف، قد يكون صرخة قوية تعشش داخلنا، وتريد أن تخرج ولا تفعل لأسباب عدّة منها ذاك الشعور الواهم بالأمان الذي يمنحنا إياه الانتماء إلى القطيع الصامت، شعور نحتاجه بقوة وسط ما نرى من ترويع وذعر محيطين بنا.

بعض منا صمت عندما لحظ بحزن أنّ من قام وتحرّك ونشط، لقي حتفه أو زجّ في معتقل، وبعضنا صمت لأنه كما يبدو كان مسكوناً بالخوف الذي جبلنا منه، ولم نصدّق أن حاجزاً بني منذ عقود سقط في لحظة ما، وبعضنا الآخر صمت لأنه كان يعتبر أن النظام مازال قوياً وقادراً على الحسم، صمت متعدد الغايات ولكنه صمت.

جرّب النظام الحل الأمني والعسكري، قلنا لا بأس هو يدافع عن الدولة، وسوريا تتعرض إلى مؤامرة، لكن أن تكون النتيجة آلاف القتلى وعشرات آلاف المعتقلين ومئات الآلاف من النازحين والمهجرين، أن تكون النتيجة خراب أكثر من نصف المدن السورية، وتدمير غالبية الريف السوري، وإدخال البلاد في نفق مجهول لا يمكن البقاء فيه زمناً طويلاً.

كل هذا والنظام ما زال يعيد علينا ويكرر أنها مؤامرة، وتدار من الخارج، بعد توظيف مجموعة من المرتزقة من السوريين أنفسهم لتنفيذ هذه المؤامرة، حتى رأس النظام بينه وبين نفسه لا يريد أن يعترف بأن جديداً ما وُلد في الحياة السورية،ما زال يقول لخاصته المقربة: «انسوا أمر الأزمة هناك مؤامرة وسنخرج منها»، من ماذا سنخرج وإلى أين سنذهب؟.

ببساطة شديدة، الأمور باتت واضحة وضوح الشمس، ولم يعد ينفع الصمت، وما كنا لنخرج عن صمتنا لولا أنّه أصبحنا نخاف الصمت، لطالما رتّب علينا هذا الصمت مسؤولية كبيرة تجاه بلدنا الحبيب سوريا، فعلاً صمتنا يقتلنا!!

نعم، كنت أخاف من الكلام لأن الكلام قد يودي بي إلى التهلكة، لكنه صمتي اليوم هو ما يخيفني، أنا مواطن سوري عاش ويعيش ما حدث بالأمس وما يجري اليوم من قمع وقتل وترويع، وأخاف من الغد لأننا لا نعرف كيف سنموت: هل ستدوسنا دبابات النظام أم ستبعثر أشلاءنا براميله العابرة لأحياء المدنيين العزل؟ هل سنموت بفعل رصاصة ما تخرج من روسية شبيح ما، هو خائف ومرعوب، لكنه صار سيد المرحلة في شوارع المدينة، وبفعل خوفه قد تخرج رصاصة رعب فتقتلنا. هل سنموت برصاص الثوار أو بقذائفهم المصنعة محلياً والتي طالما تخطئ هدفها؟

نعم لم يعد الصمت ممكناً، ولم يعد للصامتين دوراً في هذه المرحلة، سوريا لنا جميعاً، ومن يصمت اليوم يبيع حصته من سوريا القادمة بثمن بخس أقنعوه به على مقاعد الدراسة الأولى، بأن الكلام لو كان من فضة فالصمت من ذهب، وكلنا يحب الذهب، لكنها الكلمة اليوم من ذهب، الصوت العالي من ذهب، والفعل الممنهج نحو إسقاط هذا النظام والسير بسورية نحو مستقبل جديد من ذهب.

قد يقول قائل: وهل ما ستكون عليه سوريا الجديدة سيكون أفضل؟ ألن يكون السلفيون ألعن وأشد بأساً على السوريين من بشار الأسد؟ وهل ستكون الكتائب العسكرية للثوار والتي صار عددها مرعباً ومهولاً وتعمل لمفردها دون قيادة موحدة، أكثر رحمة بالسوريين من عسكر النظام ورجالات أمنه؟ وهل وهل وهل؟.

أسئلة محقة، بل وحقيقية، لكنها الثورات، هكذا هي دائماً تنحرف قليلاً عن مساراتها، يدخلها العابرون

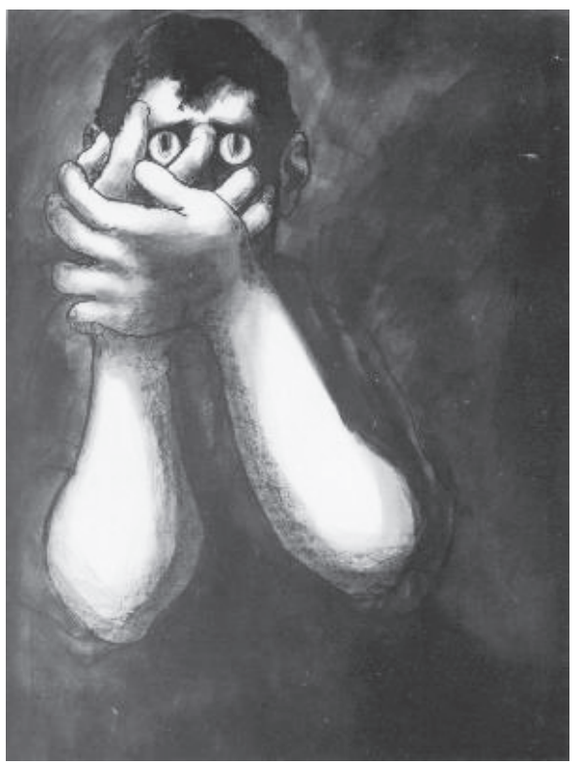

للحظة الانتقالية ليحصدوا نتائج ثوار البدايات، لكن الثورة قائمة ومستمرة، وعلينا كسوريين أن نبقى فاعلين ومستمرين في فعلنا، على صوتنا أن يعلو ويقول الحقيقة دون خوف أو رعب، تعالوا نطلّق الصمت بالثلاثة.

كلمة أخيرة: من صمت خوفاً لأكثر من أربعين عاماً، ساهم بخلق وتكريس ظاهرة الدكتاتور الأوحد في سوريا، ومن سيصمت اليوم أيضاً سيكون شريكاً ببيع سوريا للمجهول.

نعيم حنا إبراهيم

الطريق إلى ... دايتـون!

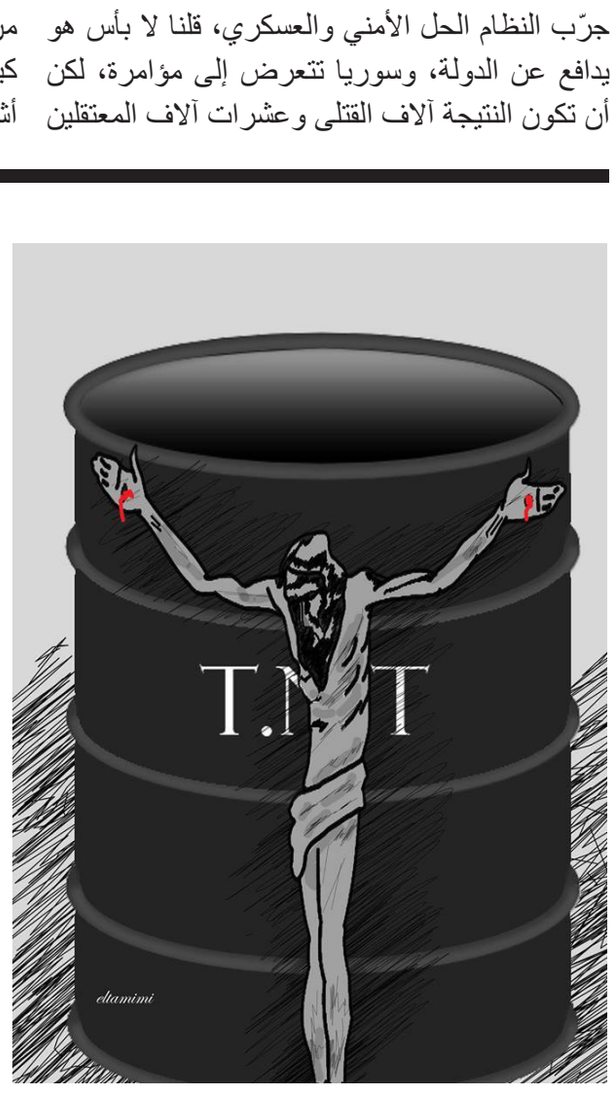

ليست جنيف إلا محطة في طريق طويلة معبدة بالدمار والتشرد يتعين على حافلة الموت المجاني السورية التوقف فيها للتزود بوقود الفشل والأحقاد ومزيد من القتل حتى تصل وجهتها التي أريد لها... دايتون نهاية السفر، ونهاية وطن.

هكذا أريد للثورة السورية أن تجهض جنينها، فولادة وطن للحرية والكرامة في هذا الشرق المتصحّر منهما يمثل خطراً لابد من درئه، ووليداً ينذر بشؤم تهاوي عروش أدمنت الطغيان والاستبداد فكان لابد من ذبح كل مولود يبصر النور ويصرخ صرخة ولادته الأولى!.

منذ عام مضى كنت قد أشرت فيما كتبت إلى أن إطالة مرحلة إدارة الأزمة السورية دولياً عبر تعدد المبعوثين وتعدد آليات البحث عن مشاريع حلول رغم اليقين المسبق بفشلها وأن كل ما تتضمنه أجندة السيد الأخضر الإبراهيمي ليست إلا مجرد آليات لإدارة الأزمة، وليس سعياً حقيقياً لحلها، لأن المطلوب أن تبقى سورية متروكة لتفاعلات صراع القوى والمصالح الدولية والإقليمية ضمن محددات يدرك الاطراف واللاعبون جميعاً متى يقفون على حافتها، وأنه لن يكون ثمة تدخل لوقف المذبحة الكبرى ما لم يتجاوز أحد اللاعبين حافة إحدى تلك المحددات، عندها ترتسم خرائط جديدة للمنطقة تتكيّف مع تبدلات خرائط المصالح الدولية الكبرى..

منذ عام ونيف صرح يوشكا فيشر وزير الخارجية الألمانية السابق وهو الخبير في شؤون المنطقة قائلاً: «ان المنطقة العربية لم تعد محط اهتمام الدول الكبرى، فالنفط تحت السيطرة، والغاز بأيد أمينة، واسرائيل لا خوف عليها، والدول العربية لم تعد دولاً بالمعنى الفعلي والدولي لمواصفات الدول... وبالتالي فمستقبل المنطقة أسود والآتي أكثر ظلمة وسواداً..».

إن التعاجز الدولي طوال سني الثورة الثلاث عن أي فعل مؤثر في مجريات ما يحدث على الأرض السورية كان بحد ذاته فعلاً يرسم من خلاله ملامح حل لم تنضج ظروفه الموضوعية بعد ليكون محل قبول جميع الأطراف به.. إذاً فلا بد من الإنهاك المديد حتى يكون ذاك الحل بوابة الخلاص والأمل والمرتجى... ولكم في البوسنة أسوة (حسنة)!!!.

لقد صارت سايكس بيكو جزءً من تاريخ مضى وانقضى... ولابد من «دايتون» سوري يقسّم المقسّم ويعيد تشكيل الجغرافيا لهذا المشرق المستغرق في التاريخ، والمغرق في تخلفه واستبداده.

آسف أن أقول سادتي أن سورية اليوم ليست على حافة الهاوية.. بل هي انزلقت إليها فعلاً.

غ. قرنفل

حوار مع حازم نهار ٢/٢

في القسم الأول من حوارنا مع الكاتب والباحث السياسي حازم نهار تحاورنا حول جنيف ٢ وحول العملية السياسية وتداعياتها، ناقشنا أمور الجيش الحر والكتائب الإسلامية. نتابع في القسم الثاني حوارنا معه في قضايا إشكالية جديدة، كالحكومة السورية المؤقتة، والوضع الكردي، والعمل السياسي المنظّم....نعترف أن الحوار طويل، لكننا نستطيع أن ندّعي أنه حديث إشكالي وهام ويسلّط الضوء على كثير من المواضيع الهامة والآنية.

حسين برو

كلنا لا ندعي أن حزب الجمهورية سيقوم بعمل خارق على الساحة السياسية السورية، بل سيكون جزءاً من الحركة السياسية الوطنية.

كلنا تابع أخبار تشكيل الحكومة السورية المؤقتة في نسختها الأولى مع الأستاذ غسان هيتو والتي لم تر النور، والحكومة الحالية للدكتور أحمد طعمة، كيف تقرأ سياسياً تشكيل هذه الحكومة؟ وهل برأيك يمكن لها أن تعمل وتنجز فعلاً ما في المدى القريب؟

الحكومة الانتقالية ونجاحها مرتبط بالمهمات الأساسية التي يفترض بالمعارضة السورية إنجازها قبل تشكيلها.

ظهرت النية الأولى لتأليف حكومة مؤقتة في أواخر تموز ٢٠١٢، أي قبل تشكيل الائتلاف الوطني ذاته، وقد كتبت مقالاً حول ذلك في صحيفة الحياة بتاريخ ٣ آب ٢٠١٢ بعنوان: «الحكومة الانتقالية... قفزة في الهواء»، ثم جاءت حكومة هيتو بعد تشكيل الائتلاف الوطني، وبعد ذلك حكومة طعمة، ولا يزال رأيي كما هو، أي أن تشكيل حكومة في ظل المعطيات القائمة لن يكون له وزن مؤثر.

لعل أهم ما يميز تجربة القسم الأكبر من المعارضة السورية هو استناده إلى منطق التجربة والخطأ في الممارسة السياسية، وقد تجلى ذلك في طرح شعارات ومبادرات متلاحقة من دون دراسة واقعيتها وإمكانيات تحقيقها، وكلما انسدت الآفاق أمام أحدها تردفه المعارضة بالجديد، لكن استناداً إلى المنطق ذاته.

لسان حال معظم المؤيدين لتشكيل هذه الحكومة الانتقالية يقول: طالما لم ينجح المجلس الوطني والائتلاف الوطني فلنجرب إذاً تشكيل حكومة انتقالية. بالتالي، بدلاً من التفرغ لإنجاز المهام المتعلقة بحل إشكاليات المعارضة والثورة، يجري القفز فوق هذه المهام الملحة نحو خطوة غير محسوبة، ولن تحل الإشكاليات الموجودة.

منطقياً، ثمة مهمتان كان لهما الأولوية على تشكيل أي حكومة انتقالية، وهما: تحقيق توافق سياسي على مستوى المعارضة، تحقيق تجميع للقوى العسكرية، وضمان التزامها بالمظلة السياسية للمعارضة، وإلا فإن الذهاب في طريق التشكيل لا يعدو أن يكون مجرد قفزة في الهواء.

أما إذا أردنا مقاربة موضوع تشكيل الحكومة من زاوية التوقيت السياسي، فهناك ثلاث نقاط مفصلية في تحديد الموقف من هذا الأمر، واستشراف مدى قابلية أي حكومة للحياة والاستمرار. النقطة الأولى: إن تشكيل مثل هذه الحكومة يحتاج باعتقادي إلى ظهور أفق مؤكد لسقوط النظام، بعد أن تأكد بالطبع سقوطه عاجلاً أم آجلاً بالمعيار التاريخي. أما النقطة الثانية فتتعلق بطبيعة اللحظة الراهنة التي تشير بوضوح إلى عدم إمكانية مشاركة شخصيات من داخل البلد في هذه الحكومة المزمعة، سواء من أطراف معارضة أخرى، أو من الهيئات والمجالس الثورية والمدنية، بحكم الظرف الأمني المعقد. النقطة الثالثة تتعلق باستقراء الوضع الدولي والإقليمي قبل الإعلان عن تأليف أي حكومة، إذ لا أعتقد أننا مررنا بلحظة زمنية طوال الفترة الماضي كان فيها احتمال ما للاعتراف بهذه الحكومة. أما النقطة الرابعة فهي مدى الدعم المالي المتوقع لهذه الحكومة المنوط بها مسائل عديدة تحتاج إلى تحالف دولي إقليمي داعم على المستويات كافة.

بالتالي لا يمكن القول أن أي حكومة، مهما كانت النيات خاصة، يمكن أن تعيش وتلعب دوراً مؤثراً طالما لا يوجد اعتراف دولي بها، ولا يتوافر لها الدعم المالي المطلوب، كما لا يوجد أفق مؤكد لرحيل النظام الحاكم، ولا يتوافر لها مقدار ما من الشرعية الشعبية في الداخل السوري، فضلاً عن أن المطلوب من هذه الحكومة أن تعمل في ظل ظروف سيئة أساسها الشقاق السياسي داخل المعارضة وفوضى الكتائب وجماعات المعارضة المسلحة.

خلاصة القول أن موضوع الحكومة الانتقالية ونجاحها مرتبط بالمهمات الأساسية التي يفترض بالمعارضة السورية إنجازها قبل تشكيلها، وبانتقاء اللحظة السياسية المناسبة لإطلاقها، كي لا تكون هذه الحكومة عبئاً جديداً على كاهل ثورة السوريين، ويكون مآلها الفشل بالضرورة.

أنت من المهتمين ومنذ زمن طويل بالقضية الكردية في سوريا، وناقشتها في أكثر من دراسة أو بحث، كيف نستطيع برأيك أن ننظر إلى مساهمة الأكراد في الثورة السورية؟ وكيف نستطيع أن نقرأ أداء القوى السياسية الكردية؟

القضية الكوردية في سورية جزء من المسألة الوطنية الديمقراطية، وقضية أساسية من قضايا الدولة الوطنية الحديثة، فهي قضية وطنية عامة.

مع الثورة السورية شرع السوريون بالتعرف على بعضهم بعضاً للمرة الأولى، من دون حواجز، وصاروا يعرفون أنفسهم ويتواصلون، وينهون حقبة طويلة من الاغتراب والانعزال والجهل ببعضهم، وأخذوا يتفاعلون معاً ويتبادلون هوياتهم الجزئية ومعاناتهم وآلامهم، ويستردون ذواتهم التي بددها القمع والاستبداد، ولم يكن السوريون الأكراد في أي لحظة بعيدين من هذه الحالة الجديدة، فقد شاركوا منذ الأيام الأولى في جميع فعاليات ونشاطات الحراك الشعبي، ورفعوا شعارات وطنية تؤكد انتماءهم للوطن السوري، وكانوا حريصين على وحدة الحراك الشعبي في سورية، وأفشلوا خطة النظام آنذاك التي عملت على تحييد الكرد، وبث الفتنة بين العرب والكرد. ولم يكن هذا غريباً على الكرد، فتاريخ سورية لم يكن في أي لحظة تاريخ عرق بعينه أو دين أو مذهب دون سواه، بل كان تاريخ كل التنوُّع الثقافي والسياسي والعرقي والديني والاجتماعي الموجود على الأرض السورية.

القضية الكوردية في سورية جزء من المسألة الوطنية الديمقراطية، وقضية أساسية من قضايا الدولة الوطنية الحديثة، فهي قضية وطنية عامة لا تخص المواطنين الكورد وحدهم، بل تخص جميع المواطنين السوريين كغيرها من القضايا الوطنية.

أما على مستوى القوى السياسية الكردية، فأعتقد أنها كالقوى السياسية العربية في سورية، تستحق النقد فيما يتعلق بطرق وآليات التعاطي مع القضية الكردية، والقضية الوطنية السورية برمتها، خاصة ما يتعلق بتغليبها دوماً للأيديولوجية على السياسة. فأيديولوجيات الأحزاب القومية العربية استبعدت الأكراد وأقصتهم من دائرة رؤيتها في السابق، ولم ترَ فيهم سوى مجموعة من الغرباء أو الوافدين، وبالتالي رأت في عدم الاعتراف بوجودهم الواقعي، ومن ثم بحقوقهم، هو الحل الأمثل والنهائي للمشكلة، لذلك لم تعترف بوجود مشكلة كردية في الواقع. كذلك فإن أيديولوجيات الأحزاب القومية الكردية لم ترَ في العرب سوى محتلين لجزء من «وطن الأكراد»، ولا يتورعون عن اغتصاب حقوق الكرد واضطهادهم. في الحقيقة لا يمكن الحوار بين هاتين الرؤيتين. كما لا يمكن الوصول إلى حل مشكلة بهذا المستوى من الأهمية والتعقيد حلاً أيديولوجياً أو بدلالة الأيديولوجية، ولابد من التفكير بتلمس حلول سياسية واقعية.

أعتقد أن الثلاثية القائمة على الدولة الوطنية السورية، والشعب السوري، والمواطن السوري، ينبغي اليوم أن تكون أساس ومنطلق التعاطي مع أي قضايا أو إشكالات مطروحة على السوريين، كما أرى بالتالي أن الدّولة الوطنيّة الديمقراطية الحديثة هي الإطار السياسي والحقوقي الأرقى لتنظيم الحياة العامة في سورية، والذي يمكن أن يضمن حقوق جميع السوريين في المستويات كافة، وهذا معناه أن أيّ نظام سياسي يستمد شرعيتَه من هيمنة أغلبية دينية، أو طائفية، أو أيديولوجية عرقية، إنما يقوّض الديمقراطية وينتهكُ الأساس الذي تقوم عليه هذه الدولة، دولة المواطنة المتساوية والحريات.

وفي هذا المجال كيف يمكن لنا مقاربة مبادرة حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي (byd) بالإعلان عن مجالس الإدارة الذاتية المرحلية في كل من القامشلي وعين العرب وعفرين، وانتخاب حكومات محلية لهذه المجالس؟

تصرف حزب الاتحاد الديمقراطي خاطئ وقصير النظر، وموافقة هيئة التنسيق عليه أكثر خطأ.

أعتقد أن مفهوم الدولة هو تعبير عن المركزية والوحدة والقانون، بينما المجتمع المدني هو ميدان الحريات والتعددية، وبالتالي ففي الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة التي أشرت إليها يقوم فيها جدل صحي بين الدولة والمجتمع المدني، أي بين المركزية والتعددية، أو بين القانون والحرية.

هذا معناه أنه من حق الجميع أن يقيموا ما يشاؤون في المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات، لكن يفترض أن تظهر الدولة دائماً لأبنائها وللعالم الخارجي على أنها دولة واحدة وقوية. بالتالي، لا يمكن أن أقبل أي مبادرة أو فعل لا يضع هدف الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة كأساس ومرجعية.

كذلك يفترض التخلي عن كافة الأوهام التي لا تجد ولن تجد لها أي رصيد واقعي: دولة كردية، دولة علوية، دولة إسلامية .... فالفرصة الوحيدة أمامنا هي الدولة الوطنية السورية، وهذه الدولة يمكن أن تدرس أوضاع أبنائها في كل منطقة وتقيم ما شاءت من حكومات محلية وإدارات ذاتية.

بالتالي فإن تصرف حزب الاتحاد الديمقراطي خاطئ وقصير النظر، وموافقة هيئة التنسيق عليه أكثر خطأ، فهذا الأمر هو من صلاحيات الدولة الوطنية السورية المستقبلية المعبرة عن الشعب السوري، ولا أحد سواها.

أنت من المعارضين الأوائل الذين دعوا لتشكيل قوى سياسية تجمع المعارضة، كما نعلم أنك من مؤسسي هيئة التنسيق، وكذلك من مؤسسي المنبر الديمقراطي، وشاركت بجد في التحضيرات نحو تشكيل المجلس الوطني السوري... اليوم نجدك خارج هذه الأطر كلها، هل كفرت بالعمل السياسي؟ أم بالآلية التي يعمل بها السياسيون هذه الأيام؟

العمل السياسي هو أساس أي عمل يحاول الانتقال بسورية إلى دولة وطنية ديمقراطية، لكن هذا شيء وموقفي من التشكيلات السياسية القائمة شيء آخر.

صحيح أنني ساهمت في الدفع –قدر استطاعتي- باتجاه التشكيلات السابقة لكنني كنت أتراجع مباشرة، للأسف، ومن دون ضجة إعلامية أو إثارة أي غبار ضد أحد، عندما أجد أن مسار هذه التشكيلات سيذهب باتجاه الاصطدام بالحائط، لكن بالطبع بعد أن أبذل كل مسعى ممكن وأعرض كل هواجسي أمام الآخرين شفاهة وكتابة.

هناك حالة عامة من عدم النضج السياسي، وسعي فردي حثيث للظهور والبروز، وهو ما شكل عقبة حقيقية، وهناك تسرع في قراءة الواقع السياسي ينم عن عدم معرفة بالتاريخ والواقع السوريين، وعن جهل بالنظام السوري ذاته، وكذلك عن سذاجة في فهم العلاقات الدولية.

هناك عشرات الدراسات والمقالات التي قدمتها لكل التشكيلات السابقة، وهي منشورة كذلك، فأنا لا أقول هنا كلاماً فوق الأساطيح كما يقال، أو بعد أن تبدت الصورة الواقعية للجميع، فهناك العديد من المقالات والدراسات التي كتبتها خلال تلك المحطات التي أوضح فيها هواجسي ورؤيتي.

أذكر أنك كتبت مرة: لا توجد قوى سياسية قبل الثورة أو بعدها تستحق اسم مؤسسة سياسية حديثة، ماذا تعني بمؤسسة سياسية حديثة؟

قبل الثورة، كانت هناك أحزاب معارضة صغيرة، مارست عملها على مدار ربع قرن على الأقل في الغرف المغلقة، وهي في معظمها أحزاب أيديولوجية متكلّسة، اشتراكية وماركسية وقومية، محدودة الامتداد، ومعظمها قد تهشم مع الثورة إلى مجموعات صغيرة.

بعد الثورة، تشكلت العديد من الأحزاب والتيارات والمجموعات السياسية بطريقة سريعة تدلّل بوضوح على الخفَّة السياسية والضحالة الفكرية وقصر النظر، حتى أصبحنا أمام ركام من الأحزاب والتيارات التي لا نستطيع حفظ أسمائها أو التمييز بينها، فكلها تتشابه في التشكّل والإعلان والبيان التأسيسي وفلوكلور الانشقاق، ومن ثم الانحلال.

بعض هذه القوى لا يزال مستمراً، بحكم عاملين اثنين وحسب، الأول هو «ماركة الاسم»، والثاني وجود بعض الشخصيات السياسية الإعلامية داخلها. في ما عدا ذلك لا تمتلك أي مؤهلات أو عناصر للاستمرارية في المستقبل. وبحكم افتقارها لكل مقومات الحزب السياسي يمكن ببساطة الاستنتاج بأنها مجرد «هلام سياسي» لا يمتلك رأياً ثابتاً أو مستقراً تجاه أي حدث أو واقعة سياسية.

إن بناء المؤسسة السياسية الحديثة لا يستجيب للرغبات والإرادات فحسب، بل هو أمرٌ في غاية التعقيد، وله معاييره وشروطه، التي يفترض العناية بها وإعطاؤها الأولوية على حساب الاهتمام بالمهرجانات الإعلامية الصاخبة. فبناء أي مؤسسة سياسية هو عملية تراكمية مستمرة، ولا يمكن القول في أي لحظة أن بناءها قد اكتمل وانتهى. لكن كل مؤسسة تحتاج إلى الحد الأدنى من الأساسيات الضرورية كي نقول إنها موجودة على الأقل، والتي تتمثل بوجود أرضية فكرية جامعة نسبياً بين أعضائها، ونظام داخلي يعبر عن القانون الذي تستوحى منه الحقوق والواجبات وآليات العمل، إلى جانب رؤية سياسية مرحلية وعامة، وهيئة قيادية منتخبة تدير حياة المؤسسة وعلاقاتها وفقاً لقانونها الداخلي.

لا يكفي إذن أن يجتمع بعض الأفراد في فندق ما ليقرروا إنشاء مؤسسة سياسية استناداً لرغبات ذاتية، فلحظة الإعلان عن مؤسسة ما تعني أن الحوار العميق في الجوانب كافة بين أعضائه قد وصل إلى درجة من النضج تتطلب اندراجهم في تشكيل سياسي واحد، وهي أيضاً اللحظة التي يبدأ فيها عملهم على الصعد كافة. أما العمل العشوائي السائد فيتجه نحو الإعلان عن تشكيلات سياسية ومدنية من دون تعب أو جهد، لتصبح لحظة الإعلان هي الأساس وما عداها فارغ لا قيمة له، فلا قيمة للحوار ما قبل الإعلان ولا أهمية للعمل والبناء بعده.

كانت التشكيلات السياسية الموجودة أقرب إلى الدكاكين أو القبائل منها إلى المؤسسات السياسية الحديثة، فالعيوب الموجودة أكثر من أن تحصى، فهناك افتقاد للرؤية السياسية الواضحة التي تشكل مرجعية لأعضاء الحزب، وهناك حالة من الفقر الفكري وهو ما يجعل مسار المؤسسة يميل مع اتجاه الريح، وهناك ضحالة في الإدارة والتنظيم وحضور القانون بما يجعل كل شيء خاضعاً للمزاج والحب والكره الشخصي، وتصبح الحياة الداخلية للمؤسسة قائمة على «الشللية»، وليس على العلاقات المدنية الحديثة. إلى جانب ذلك، هناك اختزال للمؤسسة السياسية في شخوص بعض الأفراد، وشكل من أشكال الإدارة الإقطاعية والتحكم المالي، إضافة إلى ضمور الأخلاق السياسية أو الجهل بها، واختلال مصادر الشرعية، فقد سمحت الثورة لبعض الأفراد بالحصول على عدد من المكتسبات التي يعتمدون عليها في فرض وجودهم وشرعيتهم، خاصة ثالوث المال والإعلام والعلاقات الخارجية، ويعتقد هؤلاء أن هذه المكاسب تمنحهم أفضلية في المجالات كافة، فضلاً عن تحكم العيوب الشخصية بالعمل السياسي.

تلك بعض ملامح التجربة الواقعية كما أراها، وأعتقد أن الاستفادة من الأخطاء الحاصلة يمثل أحد الأبواب التي تسمح بإنتاج تجارب سياسية حديثة أكثر جدية وأقل أمراضاً وأعظم قدرة على الفعل والاستمرار.

كتبت على صفحتك: تتساءل اليوم، كالكثير من السوريين، أين هو الحزب الذي يمكن أن يبنى استناداً لأسس مدروسة؟ أين هو الحزب الذي يمكن أن يقدّم رؤية فكرية سياسية متكاملة، وبرنامجاً سياسياً لسورية المستقبل، ونظاماً داخلياً حديثاً ومرناً، وخطة عمل واضحة الأركان والمهمات، ويحتوي بين ظهرانيه على معظم من ينسبون أنفسهم للتيار الأوسع في سورية، التيار الوطني الديمقراطي؟ هل يمكن أن يتشكل هذا الحزب ويقلب اتجاه المسيرة نحو التجمع والالتقاء بدلاً من خط التذرّر والتشظي الذي ظهر واضحاً منذ بداية الثورة وحتى الآن؟

وأنا بدوري أسألك نفس السؤال، هل نجد له جواباً عندك؟

لا يكفي إذن أن يجتمع بعض الأفراد في فندق ما ليقرروا إنشاء مؤسسة سياسية استناداً لرغبات ذاتية، يجب أن يسبقه حوار عميق بين أعضائه.

لقد كتبت هذا الكلام لسببين هما، الأول هو إشارة مني إلى أن ما هو موجود من قوى وتشكيلات سياسية اليوم لا يرتجى منه خيراً، والثاني هو تشجيع السوريين، بخاصة الشباب، على السير في طريق بناء قوى سياسية جديدة.

لا أعتقد أنه يمكن تأسيس هذا الحزب السياسي الحديث من دون نقد الأحزاب التي عرفناها في السابق، فمن خلال هذا النقد تتكشف لنا ملامح الحزب السياسي المأمول على نحو أكثر وضوحاً وتحديداً، وهنا يمكن أن أستعرض بعض تلك الملامح بهدف تجاوزها جدلياً:

١- أحزاب غير وطنية، فجميع الأحزاب التي تشكلت في سورية خلال قرن من الزمان لم تعترف بسورية كدولة قائمة بذاتها ولذاتها، بل تنظر لسورية باعتبارها حالة مؤقتة ينبغي الذهاب إلى ما هو أكبر منها، سواء أكان دولة القومية العربية أو دولة الإسلام أو دولة الأممية الاشتراكية، وهذا ما يجعلنا نقول أنها جميعاً لم تكن أحزاباً وطنية سورية، والوطنية هنا ليست صفة قيمية (أي أن معناها لا يكافئ العمالة) بل صفة قانونية مرتبطة بوجود الدولة الوطنية والاعتراف بها كفضاء سياسي.

٢- الحزب القبيلة، فقد كان الحزب السياسي أقرب إلى مفهوم العشيرة أو الطائفة الدينية وليس تنظيماً مدنياً يستمد هويته من الدولة الوطنية بمعناها العمومي، فالمبدأ الناظم للعلاقات الداخلية بين الأعضاء في الأحزاب التي تشكلت هو العصبية، حتى لنشعر أننا أمام عصبة مغلقة ومتكورة على نفسها تماماً كالعشائر والقبائل التي نعرفها في تاريخنا.

٣- أحزاب أصولية غير سياسية، إذ تحضر الأيديولوجية في الحزب بكثافة هائلة، وهذه الأيديولوجية أصولية بحكم ارتكازها إلى النصوص بدلاً من الواقع، وبطريقة لا تختلف عن أصوليي أي دين من الأديان، ويكون الهمّ الأساسي للحزب وأعضائه هو في توكيد صوابية معتقدهم وأن الحوادث الواقعية لا تأتي إلا متطابقة معه، لتسود بالتالي حالة من الانفصام عن الواقع الحي المتغير.

٤- انفصال الفكر عن التنظيم، إذ إن بناء الحزب السياسي ليس مسألة تقنية أو عملية فحسب، بل لا بد لكل حزب أن يتوافر على أرضية أو رؤية فكرية. بمعنى آخر لا بد أن تتمظهر رؤية الحزب الفكرية في نظامه الداخلي الذي يصوغ العلاقات بين الأعضاء والهيئات. في الغالب الأعم كان هناك انفصال بين الرؤية الفكرية والنظام الداخلي، إذ كثيراً ما يقول الحزب بحرية الفرد لكننا لا نجد لديه تجسيداً قانونياً لتلك الحرية مثلاً.

٥- أحزاب إرادوية وشمولية، إذ نكاد لا نذكر حزباً تعامل واقعياً على أنه جزء من المجتمع، فكل حزب لا يقبل بأقل من تمثيل جميع فئات المجتمع وكل الشعب، وهذا التمثيل بالضرورة صفة ادعائية غير واقعية، ويجعل منه مشروع حزب مستبد بداهة حتى لو كان في المعارضة.

٦- أحزاب بلا قيمة للفرد، إذ يضع الحزب الشمولي نصب عينيه إعادة تدوير وإنتاج أعضائه من خلال الأيديولوجية والأوهام وطرائق العمل غير الديمقراطية، وتكون الحصيلة طمس الفروق الفردية بين أعضاء الحزب ومحو التباينات، تماماً كمعمل الزجاج الذي ينتج كاسات بمقاس واحد، ليصبح أعضاء الحزب بالتالي، طوعاً أو قسراً، متشابهين، ويتحولون إلى مسوخ أو أرقام لا قيمة لها، يرددون شعارات الحزب ويحفظون مقولاته، عاجزين عن التفكير خارج الصندوق الحزبي وتعاليم الأمين العام.

٧- أحزاب عنفية، فالاستغراق في الأيديولوجية وسيادة روح العصبية العشائرية في الحزب يجعلان من خطابه السياسي خطاباً متشنجاً وموتوراً ومتطرفاً على الدوام، ويتمظهر ذلك في المواقف السياسية القصوى رفضاً أو قبولاً على طول الخط، ويحضر في الوعي العام مفهوم «العدو السياسي» بدلاً من مفهوم «الخصم السياسي»، وتغيب المعاني الحقيقية للعمل السياسي كالتوافق والتسويات والتشارك والقواسم المشتركة وغيرها، وتلكم هي إحدى جذور إنتاج العنف بين الفرقاء السياسيين في المجتمع، والذي يبقى باطناً إلى أن يجد متنفساً له.

تلك هي بعض ملامح التجربة الحزبية السابقة، وهي بحاجة لدراسات تفصيلية معمقة، يمكن أن نخرج منها بتصورات جديدة ومثمرة تستجيب لأسئلة العقل والواقع، وتقدم لنا بشكل مستمر تطويراً لمفاهيمنا وأفكارنا ونحن في سياق بناء أحزاب جديدة تساهم في تغيير المعادلات السياسية القائمة.

تتمة الحوار ص ١١

هدنة برزة .... واهية كخيط العنكبوت

كلنا هل تطبق الهدنة؟ أم أنها واهية ضعيفة.

محمد خالد حيبا

حي برزة الدمشقي تاريخه قديم قِدم دمشق نفسها، عثر فيه على قبور تعود إلى الحقبتين الرومانية والآرامية. يمتد على مساحة ١٠٠ هكتار شمال دمشق، من منطقة مشفى ابن النفيس غرباً حتى مشفى تشرين العسكري شرقاً، ومن بلدة معربا شمالاً إلى نهر يزيد، الذي يفصله عن القابون، جنوباً.

قبل خمسين عاما ضُمت برزة إلى أحياء دمشق وقد كانت قبل ذلك قرية مجاورة لها، أطلق عليها هذا الاسم نسبة للصحابي الجليل أبي برزة الأسلمي.

يسجل للحي أنه من أوائل الأحياء الدمشقية التي انتفضت لتلبية نداء الحرية كباقي المدن والقرى السورية الثائرة من أجل دولة الحرية والديمقراطية والعدالة، بدأ الحراك الشعبي في الحي بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧ بمظاهرات شعبية كانت تخرج من جامع برزة الكبير باتجاه جامع السلام، واجه النظام هذه المظاهرات السلمية بكل وحشية حيث سقط مئات الشهداء والجرحى في الشوارع كما اعتقل العشرات من نساء وشباب البلدة وزجهم في غياهب سجونه. يتحدث «أبو عدنان حبشية» عن يوم الجمعة العظيمة ومشاركة أهالي الحي فيه فيقول: (خرجنا حوالي ثلاثة آلاف متظاهر ولما وصلنا إلى الشارع العام جاءت قوات الأمن، الحقيقة لم نتوقع أن يطلقوا علينا النار، فجأة بدأ إطلاق الرصاص علينا واستشهد خمسة شباب وسقط عشرات الجرحى).

لم تثن وحشية النظام أهالي الحي عن القيام بواجبهم فقد توالت الفعاليات السلمية بخروج أهل الحي كباراً وصغاراً بشكل يومي في الفترة المسائية وأيام الجمعة، حيث كانت ترفع شعارات الحرية والكرامة على صوت الأغاني الثورية والأهازيج التي أبدع فيها قاشوش برزة البلد «الشهيد عهد المغربي» الذي كان يغني للشهداء وما لبث أن تبع خطواتهم على درب الشهادة حينما قامت أجهزة الأمن بقنصه.

إن ازدياد الضغط الأمني على الأهالي والممارسات الوحشية من قتل واعتقال واختطاف، أدى إلى نشوء مجموعات من المتطوعين لحماية المظاهرات ومنع أعمال الشغب أو التعرض للمشاركين من قبل الشبيحة. بعدها شكّلت الحواجز التي أقيمت على مداخل البلدة معاناة حقيقية للسكان تعيق تنقلهم باتجاه المناطق المجاورة، هذا إذا نجوا من الاعتقال والإهانات الكثيرة، شاب من عائلة «عسلية» يتحدث عن معاناته

على الحواجز: (كنا نتعرض لأبشع الإهانات والشتائم وأحيانا الضرب والاعتقال فقط لأننا من سكان بزة البلد).

مع اشتداد القبضة الأمنية على الحي حمل أبناؤه السلاح دفاعا عن أنفسهم وأعراضهم في مواجهة شبيحة عش الورور وحي تشرين وأجهزة الأمن، فتشكّلت مجموعات الجيش الحر التي استبسل أفرادها في وجه الآلة العسكرية الأسدية متسلحين بإيمانهم بعدالة قضيتهم وبأسلحة خفيفة يصدّون بها الأذى عن الحي، «أبو محمد» من مقاتلي برزة يقول: (قاتلنا دفاعاً عن الحي والأطفال والنساء والشيوخ وعن كرامتنا، هدمت البيوت على رؤوس أصحابها، تلقينا كل أشكال القذائف من الطيران والصواريخ والدبابات، وحاصرونا من كل الجهات، مشفى تشرين العسكري تحول إلى ثكنة عسكرية، مركز البحوث العلمية تتوضع فيه الدبابات والمدفعية التي تقصفنا يومياً، عش الورور وحي تشرين أصبحا وكراً للشبيحة الذين يحاولون التسلل يومياً للحي، وتجاوز عدد شهداء الحي الأربعمائة شهيد إضافة لمئات الجرحى والمعاقين).

حسان طالب جامعي من سكان برزة يتحدث عن المعاناة: (حوصر الحي منذ أكثر من عام، ومنذ آذار الماضي بدأ الحصار الكامل لا طعام ولا دواء ولا كهرباء، كل الخدمات انعدمت في البلدة إضافة لكل أنواع ووسائل الموت التي تتساقط علينا يومياً مما أدى إلى دمار هائل في الحي).

ومع اقتراب انعقاد «مؤتمر جينف٢» وحاجة النظام لتهدئة الأوضاع في بعض مناطق العاصمة، وليكسب بعض النقاط الإعلامية كي يبدو وكأنه حقق انتصارات على الأرض، عمل على إنجاز هدنة في منطقة المعضمية بريف دمشق، وعلى خطاها تم الإتفاق بين الجيش الحر في برزة وقوات النظام على إجراء هدنة بعد نحو عام من الاشتباكات والعمليات العسكرية، وذكرت تنسيقية حي برزة إنه «بعد محاولات الوساطة الكثيرة في الأيام الماضية، والمفاوضات بين قوات النظام وشباب الجيش السوري الحر عن طريق لجنة من أهالي الحي تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الطرفين»، وذلك في بيان نشرته على صفحتها الخاصة على موقع «فيسبوك».كما اتفق الطرفان على «انسحاب الجيش الأسدي من كل أراضي برزة وتنظيف الطرقات تمهيدا لفتحها للمدنيين، وإطلاق سراح المعتقلين (من أبناء الحي) من سجون النظام»، بحسب البيان.

ويشمل الاتفاق «السماح بعودة الأهالي بعد إصلاح الخدمات»، بحسب البيان الذي أشار إلى أن هذه العودة «لن تبدأ قبل أسبوعين ريثما يتم فتح الطرقات وإصلاح الخدمات والتأكد من تفعيل الاتفاق».

ونقلت وكالة أنباء النظام (سانا) عن مصدر عسكري قوله إن «وحدات من جيشنا الباسل دخلت إلى الحي وقامت باستلام الأسلحة الثقيلة، وفككت العديد من العبوات الناسفة المزروعة بين منازل المواطنين»، وأضاف المصدر أن «٢٠٠ مسلح مما يسمى الجيش الحر وجبهة النصرة استسلموا وسلموا أسلحتهم للجيش العربي السوري في حي برزة بدمشق».

إلا أن الناشطين نفوا تسليم أي مقاتل لنفسه أو سلاحه، وشددت التنسيقية في بيانها على أن «الجيش الحر هو من يسير أمور الحي بكامل عناصره ولم يقم أي عنصر بتسليم نفسه أو سلاحه لقوات الأسد كما يروج إعلام النظام». واعتبر «أبو عمار» أحد الناشطين في الحي أن إعلان الإعلام الرسمي عن تسليم المقاتلين لأنفسهم يأتي في إطار» ادعاءات يتبعها النظام من أجل الضغط على المعارضة خلال المفاوضات».

وبدأ الأهالي بناء على الاتفاق بالعودة إلى الحي لتفقد منازلهم ومحاولة إصلاحها، حيث ينتظرون لساعات طويلة للسماح لهم بعبور الحواجز ودخول الحي على شكل دفعات تتألف من عشرين شخص، كما ذكر الناشط «عمار شافعة»، ويتحدث الناشطون عن ممارسات حواجز الأمن التي تقوم بالتنكيل بالمواطنين الذين يحملون هوية برزة، مع تفتيش دقيق، وتدقيق الاسم على قوائم المطلوبين الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض الاعتقالات التعسفية لأشخاص على حواجز خارج الحي، والحاجز الأشهر هو حاجز السياسية عند مفرق بيت اللواء ديب زيتون بين برزة وطريق حاميش، حيث يوجد حاجزان قد يكون معهما أحياناً حاجز ثالث للجان الشعبية، حيث تم اعتقال العديد من الأحرار، ورفع صور «حسن نصر الله» في تحدي لمشاعر المارين من أهل الحي. كما تم تسجيل عدة حالات اعتقال لنساء ورجال على حواجز للمخابرات السياسية داخل العاصمة دمشق، كل هذا يأتي في وقت ينتظر فيه الإفراج عن المعتقلين ال ٣٧٦ (منهم ٣٠٦ من برزة والبقية من سكان برزة بينهم ٧ نساء ٥ منهم من برزة) ومعظمهم حالات اعتقال عشوائي.

بعد كل ما تقدم هل تستطيع الهدنة أن تستمر؟ أم أنها واهية ضعيفة لا يمكن أن تتحقق بسبب الممارسات التي تقدم عليها أجهزة الأمن التي لا ميثاق ولا عهد لها، بالإضافة إلى التباطؤ في تنفيذ بنود الاتفاق وخاصة ما يتعلق بالمعتقلين حيث لم يطلق سوى سراح عدد محدود حتى الآن وسط ضجيج إعلامي يمارسه النظام. يرى العديد من المراقبين إنها استراحة محارب ولن يمر وقت طويل قبل عودة المعارك إلى سابق عهدها، لأن أسباب الثورة الحقيقية ما زالت قائمة.

الحرب والجوع القاسم المشترك

كلنا مخاوف من تدهور الأمن الغذائي بسوريا بعد شح الأمطار لهذا الموسم

بدر حسين

تتعرض سوريا إلى شح كبير في هطول الأمطار لهذا الموسم، فبعد انتهاء فصل الشتاء ودخول فصل الربيع لم تتلقَ الأرض سوى كميات قليلة من الأمطار لا تتجاوز في كثير من المناطق ١٠مم وخاصة في المناطق الزراعية، وهذا ينذر بخطر كارثة إنسانية وبيئية تطال الإنسان والحيوان وخصوصاً بعد أن أصبحت بعض المزروعات في دائرة الخطر، مثل محصول القمح والشعير، وبعض البقوليات، بالإضافة إلى الكلأ، ويصف المختصون والمزارعون هذا العام، «عام مَحْل» يحمل في طياته مخاوف تهدد الأمن الغذائي في سوريا، الذي هو أصلاً متدهور نتيجة حرب النظام المجرم، وسياسة التجويع التي يتبعها تجاه السكان، وخاصة بعد النقص الحاد بمخزون القمح ومحاولة الكثير من الجهات الاستئثار به، ومحاولتها السيطرة على هذا المخزون، وغياب السياسة الرشيدة تجاه هذا الموضوع، حيث أصبحت سوريا من بلد مصدّر للقمح إلى بلد يعتمد على الإغاثة لتأمين قوت السوريين اليومي، لتزداد أوضاع المواطنيين سوءً أكثر مما هي عليه، وهذه الحالة لا تتوقف على المزروعات بل طالت القطاع الحيواني وخاصة بعد تدهور المراعي نتيجة انحباس المطر واعتماد مربي الثروة الحيوانية بشكل كامل على الأعلاف التي بدء مخزونها ينفذ هي الاخرى.

الزراعة والثروة الحيوانية على حافة الانهيار

«أبو محمد» مزارع يبلغ من العمر ٧٠ عاماً، يقول: منذ أربعين عام لم يمر علينا مثل هذا الجفاف وشح المطر فمعظم مزروعاتنا مهددة بالإتلاف وخاصة البعل منها، ما هي إلا أيام قليلة في عمر المزروعات إذا لم تكرمنا السماء بالمطر، فستكون جميع زراعة البعل قد ماتت، مما يجعلنا نتكبد خسائر فادحة، وأضاف: «أبو محمد» أما مزروعات السقي بدأ المزارعون بالسقاية منذ منتصف شهر شباط على غير العادة، وكلنا يعلم أن هذا سيزيد من الكلفة على المزارعين، ولكن لسان حالهم يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله.

أما مربّي الثروة الحيوانية لا تقل همومهم عن المزارعين «أبو صبحي» مربي أغنام يقول: «نفذ مخزون العلف لدي نتيجة تدهور المراعي لهذا الموسم بعد انحباس المطر بشكل غريب، كنا نعتمد في السنوات السابقة على المراعي بنسبة ٥٠٪ لكن هذا العام اعتمدنا ١٠٠٪ مما جعلنا نتكبّد خسائر فادحة، وهناك مخاوف من تدهور قطاع الثروة الحيوانية إذا استمر انقطاع المطر وسيزداد الأمر تعقيداً، لأنه سيؤثر على مصادر الأعلاف التي هي المزروعات. وأشار «أبو صبحي» لا بد من أن تتحمل جهة ما مسؤولية وضع حلول لهذا الموضوع.

وقالت مصادر زراعية في مجلس محافظة حلب الحرة: يعتبر هذا العام هو الأسوأ من حيث الشح في كمية الأمطار على معظم سوريا، وخاصة حلب والأجزاء الشمالية والشرقية من سوريا، فمنذ عشرات السنين لم تتعرض سوريا لهذا الشح في كمية الأمطار. وأشار المصدر إلى أن انقطاع المطر بهذا الشكل ينذر بكارثة وتهديد للأمن الغذائي، بعد دخول محاصيل البعل مثل القمح والشعير، وبعض البقوليات كالعدس، دائرة الخطر كون هذه المحاصيل يتحدد مصيرها ضمن هذا الشهر «شباط» فإذا هطلت الأمطار بشكل جيد، فإن المزروعات سوف تستمر في النمو، أما إذا استمر الشح ولم تتلق الأرض ماء المطر يكون الموسم الزراعي في خبر كان.

وأوضح المصدر: أن نمو المزروعات في هذا الشهر عادة يكون قد وصل إلى مرحلة متقدمة، بينما نجده هذا العام لم يحقق أي نمو أو تقدم، وهذا ما ينذر بخطر تلف المحاصيل كالقمح والشعير. وأضاف: الأمر لا يتوقف على الزراعة البعلية فحسب، بل، سيطال الزراعة المروية، لأن على المزارعين البدء بالسقاية من هذا الشهر، وهذا أمر مكلف سيتسبب بخسارة كبيرة على المزارعين، لأن التكاليف ستتضاعف نتيجة ارتفاع سعر المحروقات، وبالتالي تكلفة الزراعة ستكون أكبر من غلال الأرض، مما سيجعل المزارعون يعزفون عن هذا الامر.

مشكلة كبيرة ستواجه سوريا هذا العام، وهي النقص الحاد في كمية القمح وعدم معرفة المخزون الاستراتيجي له، حيث تعمل في هذا الموضوع أكثر من جهة، حيث شهدت سوريا طوال الأعوام الثلاث الماضية تراجعاً في إنتاج القمح، وهذا العام زاد من صعوبة الأمر، شح الأمطار، خاصة وأن فصل الشتاء صار في نهاياته. من هنا يتوجب على جميع القوى الفاعلة على الأرض في المناطق المحررة م ن سوريا وضع دراسات وخطط لتلافي حدوث كارثة تهديد الأمن الغذائي.

وفي ذات السياق حذّر المصدر الزراعي من نقوق الثروة الحيوانية بعد ارتفاع أسعار الأعلاف، وخصوصاً بعد الخوف من انهيار موسم الشعير وتلف المراعي، بسبب النقص الكبير في الهطولات المطرية، فسوريا تعتمد وفي السنوات السابقة تعتمد على الاكتفاء الذاتي في توفير الأعلاف للحيوانات وجودة المراعي، أما هذا العام فلا يوجد كلأ للحيوانات بشكل نهائي، بالإضافة إلى تدهور زراعة الشعير، وهو كما نعلم الغذاء الرئيسي للحيوانات.

إذن بعد الخراب والدمار وبراميل الموت، ها هم السوريون ينتظرون كارثة الجوع الجماعي.

مخيم باب الهوا وحال اللاجئين

كلنا لو كنت أعلم أن أهالي الشهداء سينامون جياعاً لمنعتُ ابني وصهري من الخروج بالثورة.

في مخيمات اللاجئين لكل خيمة قصة تحكي حال النازحين السوريين ومعاناتهم اليومية.

أم عباس.. حدثتنا والدمعة تسبق كلماتها. جاءت إلى المخيم بعد أن قام النظام باستهداف منزلها في معرة النعمان بأحد البراميل المتفجرة فاضطرت للبحث عن مكان تلجئ إليه مع أولادها.

لم يكن لديها المال والمكان الآمن للجوء إليه، باعت الدراجة النارية التي كانت تُقل زوجها الذي يعمل في البناء، وما سلم من أثاث منزلها المهدّم، لتأمين تكاليف التنقل والبحث عن المكان الذي سوف يحميها مع أولادها.. فبدأت رحلة البحث.

كان مقصدها الأول (كفروما) فقد استضافها أهل البلدة الذين هم في مكان غير آمن أيضاً.. جلست حوالي الشهر إلى أن بدأ سكان (كفروما) بالنزوح بسبب القصف المستمر على البلدة، مما جعلها تبحث عن مكان آخر يحميها من بطش النظام. تنقلت من مكان لآخر (سقلا فريكا) ومن ثم (خان السبل) اتخذت المدارس وبيوت أهل الخير سكناً مؤقتاً لكن قذائف وصواريخ الأسد كانت تطاردها أينما تذهب.

قررت أم عباس الذهاب إلى أحد المخيمات على الحدود السورية التركية فكان معبر باب الهوا وجهتها.. جاءت إلى المخيم بصحبة بناتها الثلاث وحفيدها ذو الثلاثة أعوام وزوجها العاطل عن العمل، حيث فقدت أم عباس ابنها وزوج بنتها في معركة السجن في معرة النعمان، ترملت ابنتها وهي حامل في الشهر الثالث ولم يتجاوز عمرها السابعة عشر، وتقوم أم عباس برعايتها وابنتها داخل المخيم.

زينة أصغر أولادها توقفت عن الدراسة وهي في الصف السادس الابتدائي بعد قصف النظام مدرستها في بداية الثورة.

تقول أم عباس بحسرة: استشهد ابني وزوج ابنتي، وأنا وأولادي كثيراً ما ننام جائعين. كل يوم أذهب لهيئات الإغاثة كي أحصل على بعض المواد الغذائية فيكون الرد: «لا يوجد لدينا أو سوف ننظر بأمرك لاحقاً».. وتعود لخيمتها باكية مكتوفة اليدين. طلبت منّا أن نوفر لها علبة سمنة لتطهو لأولادها طبقاً من المعكرونة، فقد قاربت النار التي أوقدتها أن تنطفئ، ومازالت أم عباس في حيرةٍ ماذا ستطعم أولادها، ففي هذا اليوم لم تصلهم مخصصاتهم من الخبز.

قالت أم عباس: لو كنت أعلم أن أهالي الشهداء سينامون جياع لمنعتُ ابني وصهري من الخروج بالثورة.

كانت تحدثنا عن مشاكل جيرانها في الخيم المجاورة متناسية وجعها، تقول: إذا هم غير قادرين على إدارة مخيم لعشرات العائلات، كيف سيديرون وطناً بأكمله!!؟؟ دُهشت بحديثها ومقارنتها الثورة السورية بباقي ثورات الربيع العربي. فقد كانت مطّلعة على تفاصيل الثورات العربية ومسارها، فتارة تطالب المجتمع الدولي بالتدخل لإنقاذ الشعب السوري كما فعل مع باقي الثورات العربية، وتارة تطالب الجيش الحر بالتوحد والعمل الجماعي لمساعدتهم هي وجيرانها في المخيم على العودة الى قراهم لبناء منازلهم التي هدمتها قذائف النظام...

تستعد أم عباس وجيرانها لمغادرة المخيم بعد أن قررت الحكومة التركية إغلاق المعبر من جهتها حتى يتم ترحيل المخيم خارج المعبر لضرورات أمنية تخصها وضرورات أمنية للنازحين كون البوابة السورية تعرضت لعدة غارات جوية وسيارات مفخخة أودت بالعديد من أرواح النازحين وقيام مجموعات من سكان المخيم بتشكيل مجموعات مسلحة تسطو على سيارات الإغاثة القادمة من تركيا إلى الداخل السوري .

طلبت المحكمة الشرعية وإدارة المعبر من أهل المخيمات الانتقال الى المخيم الجديد النموذجي وهو مخيم (صامدون) شمال غرب محافظة إدلب الذي أنشأته عدة منظمات منها IHH ورحماء بينهم وتجمع السلام وغيرها .

لم يستجب أحد لهذه الأوامر وبدأ الناس برمي الحجارة وإطلاق الرصاص على عناصر المعبر الذي أدى الى تبادل إطلاق النار العشوائي أوقع عدة إصابات من الطرفين، في اليوم التالي تكررت الحالة ولكن تم إخلاء ما يقارب الـ ١٠٠ خيمة ونقلهم الى المخيم الجديد .بعضهم قبل بالتسليم بشرط أن يكونوا قريبين من المعبر، فقامت الجبهة الإسلامية باستئجار أرضين لمدة سنة كاملة واحدة في قاح وأخرى في اطمة وتسليمهم الخيم .

عصام عبد الحميد

الوعر... جحيم القصف والحصار

الوعر حي من أحياء حمص الجديدة، وتقسم منطقه الوعر إلى قسمين، الوعر القديم والوعر الجديد، يضم الحي بعض الدوائر الحكومية، من أهمها بلدية حمص الجديدة، والمجمع الحكومي (السرايا) الجديدة، وفيه المحاكم الخاصة بمدينة حمص، وفيه مشفى قيد الإنشاء (مشفى حمص الوطني الكبير) في الحي مدارس عديدة منها مدرسة المحدثة، مدرسة عبد الوهاب الشواف، مدرسة أحمد العيسى، مدرسة خولة بنت الأزور... وغيرها.

يحيط بالحي عدد كبير من القطع العسكرية من الجهة الشرقية والشمالية، يحدُّ الحي من الشمال غابة صغيرة، ومن الجنوب بساتين حمص ونهر العاصي.

لذا فإن حي الوعر يكتسب أهمية خاصة، لموقعه أولاً، ولطبيعته الخلابة وهدوئه المميز، ولطيبة سكانه وتنوعهم.

منذ بداية الحراك الثوري في سوريا لبى هذا الحي نداء الحرية، وخرج اهله بمظاهرات عديدة ترفع الصوت مطالبة بالحرية والكرامة، وحين اشتدَ القصف الهمجي على أحياء حمص القديمة وأحياء وسط حمص، فتح سكان حيّ الوعر بيوتهم لاستقبال أخوتهم النازحين حيث التجأ إليه معظم المدنيين المهجّرين من الأحياء الأخرى، ووصل تعداد السكّان فيه إلى ما يقارب النصف مليون نسمة.

يعتبر الوعر من الأحياء المعارضة والثائرة ضدّ نظام الأسد، اشتهر بمظاهراته السلميّة منذ بداية الثورة، ممّا جعل النظام كعادته يحقد على أبناء هذا الحيّ ويصب غضبه وجنونه الانتقامي على المدنيين فيه، فقام بقصف التجمعات المدنيّة والأبراج السكنية وحتّى ما تبقى من الأسواق التجارية حتى اصبح خالياً ومتوقفاً تماماً عن العمل التجاري. وعلى سبيل الدعابة أطلق

كلنا فتح سكان حيّ الوعر بيوتهم لاستقبال أخوتهم النازحين حيث التجأ إليه معظم المدنيين المهجّرين

على الحيّ اسم (مفششة النظام) وذلك لأن أيّ ضربة يتلقاها النظام سواء كانت سياسية أو عسكرية، كان يردّ بقصفه لحي الوعر، وأي تقدّم للجيش الحرّ حتى لو كان بسيط في المدينة يردّ عليه النظام بقصفه الحيّ عشوائيّاً، بالإضافة الى ما يقوم به النظام من تقطيع أوصال الحيّ وذلك بزرع قناصيه لكشف جميع الطرق الرئيسية فيه وممارسة هواية القنص عن بُعد.

قدّم هذا الحيّ عدد كبير من الشهداء أغلبهم من النساء والأطفال قضوا تحت القصف، ولهذه أنشأت الأهالي في الحيّ مقبرة جديدة سمّوها (مقبرة الشهداء) وذلك للعدد الهائل الذي تحويه من الشهداء الذين سقطوا قتلى جراء القصف الممنهج.

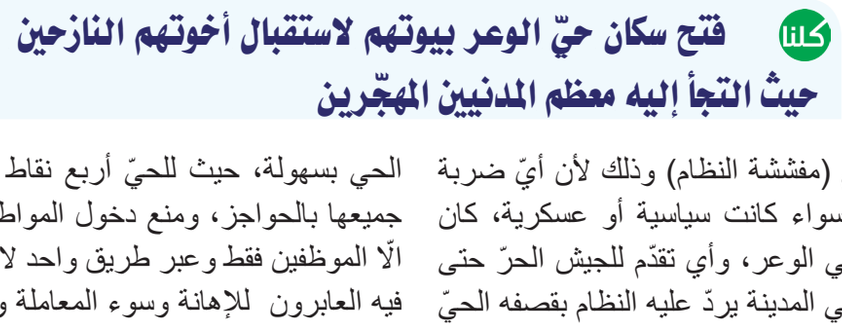

وبالرغم من كل ما يعانيه أهالي الحي من ظلم وبطش أصرّوا على مواصلة المسيرة الثورية للمطالبة بحقوقهم المشروعة، ممّا جعل النظام يصعّد الضغط على الحيّ وبدءِ سياسة الحصار، وبسبب موقع الحيّ الجغرافي المتطرّف قليلاً عن المدينة، وسيطرة النظام على جميع المعابر والطرقات المؤدية له، استطاع الشبّيحة وعناصر جيش الدفاع الوطني، محاصرة الحي بسهولة، حيث للحيّ أربع نقاط رئيسيّة أغلقت جميعها بالحواجز، ومنع دخول المواطنين وخروجهم الّا الموظفين فقط وعبر طريق واحد لا غير، يتعرض فيه العابرون للإهانة وسوء المعاملة والتفتيش الدقيق للسيارات والمشاة من الرجال والنساء.

أما الوضع المعيشي الذي يعيشه أهالي الحيّ بعد إحكام الحصار عليه، نستطيع ان نسميه بالمأساوي، فالحاجز المتحكم بحياة المدنيين منع دخول المواد الغذائية والخضار والمحروقات إلى الداخل، وحتّى حليب الأطفال منع دخوله الى الحيّ. وهذا ما جعل السعار ترتفع بشكل جنوني، نتيجة قلة المواد المتوفرة من جهة، وتحكّم قليلي الضمير والإنسانية بالمدنيين من جهة ثانية، حيث وصلت أسعار الخضار في الحيّ إلى أكثر من خمسة أضعافها نسبة للأحياء الأخرى، فسعر كيلو البندورة ليس أقل من ٣٠٠ ل.س، وكذلك الخيار أو الكوسا، أما البطاطا فلو حصلت عليها بـ ٣٥٠ ل.س فسوف تكون من سعيدي الحظ.

التيّار الكهربائي مقطوع عن الحيّ منذ أكثر من أربعة أشهر، ممّا جعل الطلب على المحروقات غير المتوفرة اصلاً يتزايد، حتى وصلت أسعارها الى درجة خياليّة، ليتر البنزين يباع إن توفر بـ ٨٠٠ ل.س، وليتر المازوت بـ ٦٠٠ ل.س، أما جرّة الغاز فحدّث ولا حرج، حيث وصل سعرها الى عشرة أضعاف سعرها الحقيقي. وهذا ما اضطر الأهالي لقطع الأشجار لتلبية احتياجاتهم في التدفئة والطبخ.

الوضع الانساني في الحي سيّء للغاية، وذلك لأسباب عديدة أهمها قيام النظام بقصف المشفى الوحيد هناك، بما عُرف بمجزرة مشفى الوليد بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٠ وراح ضحيتها أكثر من ثلاثين شهيداً أغلبهم من الطّاقم الطّبي، ممّا نتج عنه نقص كبير في الكوادر الطبية، إضافة لمنع النّظام من دخول المستلزمات الطبيّة الأساسية والأدوية الضرورية الى الحيّ، مما تسبب ذلك بعجز طبّي كبير وصعوبة في إنقاذ المصابين.

أمّا التعليم في الحيّ فهو شبه متوقف بسبب الصعوبات الكبيرة التي يعانيها الناس هناك، فليس هناك مكان آمن لاستقبال الطلّاب، وبعض المدارس صارت مأوى وسكناً للمهجّرين، وبعضها الآخر تعرّض للقصف وخرج من العملية التعليمية، ومن العوائق التي تواجه الطاقم التدريسي هي تأمين الكتب المدرسية التي منع النظام دخولها إلى الحيّ.

حيّ الوعر الحمصي من أكبر الأحياء وأكثفها تعداداً سكّانياً في الوقت الحالي، ويعتبر الخزّان البشري للمدينة هو اليوم في جحيم القصف والحصار دون أيّ تحرك دولي أو انساني لإنقاذ أكثر من نصف مليون إنسان مهدّدين يوميّاً بالموت إمّا قهراً، أو جوعاً، أو تحت القصف الممنهج الذي تمارسه الآلة العسكرية للنظام.

وسيم الحمصي

الموارد الطبيعية في سوريا سبب آخر في تأجيج الصراع

إعداد: بن هابورد , إيريك شميت , كليفورد كراوس , مايكل جوردن

The New York Times

سيطرت الجماعات الإسلامية المتطرفة على معظم موارد النفط والغاز في سوريا كونها تعتبر مصدراً أساسياً للتمويل في ظل الاقتصاد المنهار للبلد بسبب الحرب الدائرة، ويقول محللون أمريكيون أنهم يستخدمون عائدات هذه الآبار في حربهم مع بعضهم البعض كما في حربهم مع نظام الرئيس بشار الأسد.

يحاول كلا من تنظيمي الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» وجبهة النصرة، - وكلاهما انبثقا عن تنظيم القاعدة - يحاولان تعزيز سيطرتهما على حقول النفط والغاز رغم التدهور الخطير في حالة تلك المواقع. ويزعم قادة المعارضة أن «داعش» لا تسيطر على آبار النفط وحسب بل إنها تقوم ببيع الوقود لحكومة الأسد كمحاولة لمساندته سراً، لأنها حسب زعمهم تعمل سراً مع حكومة دمشق لإضعاف باقي فصائل المعارضة وتثبيط الدعم الدولي لقضيتهم. ويقول مسؤولون أمريكيون أن حكومة الأسد سهّلت بروز تنظيم «داعش» وذلك بشراء النفط منها وعدم استهداف مواقعها بالغارات الجوية التي أنهكت باقي الفصائل الأخرى ودمرت كثيرا من مقراتها، إلا أنه لا يوجد دليل واضح على التنسيق بين الجماعة وحكومة الأسد. كما أن جبهة النصرة وغيرها من الجماعات المسيطرة على آبار النفط والغاز تقوم بتقديم النفط للحكومة مقابل الكهرباء وإمدادات الإغاثة الإنسانية للمناطق التي تعرضت للقصف بالغارات الجوية حسب رأي النشطاء في المعارضة في مناطق النفط في سوريا.

يصف المحللون هذا التنافس على النفط السوري بأنه حرب داخل حرب أهلية أوسع نطاقا. فقد تحول ما كان يوماً مصدراً أساسياً للدخل في سوريا إلى قوة دافعة في الصراع الذي يمزق البلاد. ويجدر بنا الإشارة إلى أن سوريا تعتبر بلداً نفطياً إلا أن مواردها النفطية (سرقت في السابق من قبل النظام والآن تتم سرقة النفط من قبل هؤلاء الذين يتربحون من الثورة) كما قال «أبو نزار» الناشط في صفوف المعارضة من مدينة دير الزور واصفاً الوضع في المحافظة بأنه «فوضى عارمة».

ويقول المراقبون أن المجموعات المدعومة من الغرب لم تُشارك بعد في تجارة النفط السوري وقد يكون السبب الرئيس وراء ذلك هو عدم سيطرتها على أي من حقول النفط حتى اللحظة. ولا نغفل أن سورياً كانت يوما مورداً هاماً للنفط بالنسبة لأوروبا مما جذب كبريات الشركات النفطية العالمية للاستثمار والعمل فيها كشركة رويال دوتش شل وشركة صانكور اللتان عملتا على استثمار النفط السوري لمدة ليست قصيرة.

بدأ إنتاج النفط السوري بالتراجع قبل اندلاع الانتفاضة السورية ليصل الى أسوأ مستوياته في نهاية العام ٢٠١٣ حيث أصبحت الطاقة القصوى لإنتاج النفط لا تتعدى ٨٠٠٠٠ برميل يوميا بعد أن كانت حوالي ٤٠٠٠٠٠ برميل يوميا في العام ٢٠١١، إن العنف المتزايد في البلاد أضرَّ كثيرا بخطوط أنابيب النفط وغيرها من البنى التحتية، كما فاقم حاجتها للطاقة التي تستوردها من حلفائها. ومع استمرار الحرب في سوريا استطاعت بعض الجماعات المتمردة ضبط سيطرتها على حقول النفط والغاز المنتشرة في مناطق مختلفة شمال البلاد وشرقها لملأ الفراغ الذي تركه النظام بعد انسحابه من تلك المناطق، في حين سيطرت الميليشيات الكردية على المناطق المحاذية للحدود مع كردستان العراق. وبعد انسحاب الحكومة من هذه المناطق النفطية حاول البعض انتزاع أي ربح ممكن من مخلّفات ما بقي في المنشآت النفطية وفي بعض المناطق قام السكان المحليون باستخدام وسائل بدائية لاستخراج النفط بكميات قليلة للاستفادة منه بعدما نفذ النفط الموجود في الصهاريج وبعد ضرب الأنابيب. الأمر الذي سبب الكثير من المشاكل البيئية والصحية في مجتمعاتهم.

ليس هذا فحسب بل نشأت وتطورت تجارة جديدة في المنطقة يتم فيها بيع النفط السوري بعد تهريبه عبر الحدود التركية والعراقية ضمن حاويات بلاستيكية محملة بالشاحنات أو حتى على ظهور الحمير أحيانا. وفي هذا الشأن يقول دراجان فوكوفيتش مدير شركة البحر المتوسط العالمية للخدمات النفطية والتي تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «لم تعد الحومة قادرة على السيطرة على أي شيء بشكل فعلي»، ويضيف: «أن المحتالين والمتطرفين يتحكمون في النفط ويبيعونه لأي مشتر يعثرون عليه تماما كأي صفقة أخرى يقومون بها».

إن نعمة النفط قد غمرت المتطرفين في الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» بعد أن سيطروا على معظم محافظة الرقة الشمالية والغنية بالنفط وعلى حد قول «عمر أبو ليلى» المتحدث باسم المجلس العسكري الأعلى للثورة السورية أن تلك الجماعة تقوم ببيع النفط الخام لحكومة الأسد عبر وسطاء أحيانا وفي أحيان أخرى تبيعه لهم بشكل مباشر ويضيف أبو ليلى متسائلاً: «إن تجارة النفط تجلب الكثير من الأموال فلم لا يبيعونه للحكومة وهي التي تدفع لهم أعلى الأسعار؟!!!»

وفي هذا الشأن، صرح مسؤول أمريكي أن الولايات المتحدة تلقت عدة تقارير موثوقة عن قيام الحكومة السورية بشراء النفط الخام من الدولة الإسلامية في العراق والشام وقد تم نقله ضمن شاحنات من المناطق الخاضعة لسيطرة «داعش» إلى داخل خطوط سيطرة النظام. وأضاف المسؤول أن حكومة الأسد امتنعت عن قصف مقرات «داعش» في الرقة وغيرها من المدن على الرغم من أن مواقعها معروفة وجميعها رفعت عليها الرايات السود واللافتات التي توضح هويتها بشكل كامل.

كما صرح مسؤول أمريكي آخر أنه مع ازدياد يأس حكومة الأسد في استرداد النفط فإن تلك الجماعات التي سيطرت عليه ازداد استقلالها مع زيادة حجم الدعم الذي تتلقاه من الخليج العربي ومن مصادر التمويل الأخرى حيث أنها سيطرت على المزيد من الأراضي مما أكسبها القدرة على الاستمرار في عملياتها معتمدة على ما تكسبه من عائدات النفط من جهة ومن استثمار الحدود من جهة أخرى ومن ابتزاز المواطنين وبيع محاصيل الحبوب من جهة ثالثة.

هناك فريق من المسؤولين الأمريكيين ممن يرون أن إمكانية التعاون العسكري والتخطيط بين الجماعات الإسلامية وحكومة الأسد منخفضة ويرجحون قيام المخابرات السورية باختراق المعارضة، بما في ذلك الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة بهدف تتبع تحركاتهم. وهذا الفريق من السياسيين الأمريكيين يرى أن نظام الأسد نظام وصولي بامتياز منذ قدومه إلى السلطة ولن يتوانى عن فعل أي شيء يمكنه من الاستمرار في الحكم. لهذا قال مسؤول مكافحة الإرهاب في أمريكا: «إن كان النظام السوري استطاع التوصل إلى اتفاق مع فصيل معاد له فلا بد أن هذا الاتفاق له أهداف استراتيجية كبرى بالنسبة له».

ومع انعدام قدرة النظام على الوصول إلى مناطق النفط في سوريا، أصبح يعتمد بشكل متزايد على حلفائه الذين قاموا بدورهم بتلبية احتياجاته من النفط وعلى رأس قائمة هؤلاء الحلفاء الذين يزودونه بالنفط إيران والعراق، في حين يقوم حزب الله بتهريب الديزل والبنزين عبر الحدود من لبنان وفقا لخبراء النفط الإقليميون. كما توجه المعارضة السورية التهمة للأكراد بتزويد النظام بالنفط أيضا في المناطق التي سيطروا عليها.

مدير شركة الهلال الإقليمية للنفط والغاز العاملة في الإمارات العربية المتحدة قال عند سؤاله عن عمليات تهريب وبيع النفط السوري: إنه بالرغم من أن عائدات النفط التي يجنيها المتمردون في سوريا تعتبر صغيرة نسبيا وفقا لمعايير السوق الدولية، إلا أنها تكفي تلك الجماعات لبسط سيطرتها وتمويل عملياتها. ويضيف أنها تباع بأسعار منخفضة ولكنها يمكن أن تشكل مصدرا لتسليح المعارضة.

ومن جانبهم يرى المحللون السياسيون المهتمون إن قضية بيع النفط السوري محلياً تعتبر قضية معقدة. وفي هذا المجال يقول عامر عبدي «ناشط محلي»: أنه وبعد أن سيطرت جبهة النصرة مع غيرها من الجماعات المتمردة على منشأة الغاز الطبيعي في شمال محافظة الحسكة، فإنها سعت إلى قطع الإمداد عن المنشآت الحكومية، إلا أن زعماء القبائل اعترضوا على ذلك بقولهم إن هذا سيكون بمثابة دعوة للحكومة لتوجيه الضربات الجوية وتدمير المنشأة. ويضيف السيد عبدي أن هؤلاء الزعماء قاموا بوساطة في اتفاق يضمن الحفاظ على إمداد النظام بكمية محدودة من الغاز مقابل عدم ضرب مصنع الغاز أو قصفه.

كما يقول الناشط أبو نزار من دير الزور:

أنه بعد انسحاب الحكومة من حقول النفط الموجودة في دير الزور شرق البلاد فإن ألوية من الجيش الحر وبالتعاون مع بعض رجال القبائل المحلية سيطروا على آبار النفط وبدأوا باستخراجه وتكريره وبيعه لشراء الأسلحة أما في الآونة الأخيرة فإن معظم الألوية المقاتلة تخلت عن إدارة الآبار لصالح الهيئة الشرعية التي تم تشكيلها لإدارة الشؤون المحلية. ويضيف أنه هناك منشأة واحدة تسيطر عليها مجموعته وهي مصنع الغاز الطبيعي الذي يغذي محطة الكهرباء الرئيسية بالقرب من حمص التي لا تزال تحت سيطرة النظام. ولكنهم كما يقول لا يستطيعون قطع إمداد الغاز لأن ذلك قد يؤدي إلى قطع التيار الكهربائي عن مساحات كبيرة من سوريا، وأضاف أنه يأمل أن تتمكن القيادة القادمة من إدارة موارد المنطقة بشكل فعال ثم قال: «دعونا نكون صادقين مع أنفسنا نعم لقد استخدمت بعض الآبار لتسليح الثوار وتمويل عمليات الإغاثة ولكن مع الأسف فإن غالبية هذه الآبار قد تمت سرقتها من قبل اللصوص.»

فريق الترجمة

حديث في المواطنة

المحامي غزوان قرنفل

المواطنة... شعور بالانتماء لمجتمع واحد تربطه على نحو عام روابط اجتماعية وسياسية وثقافية ودستورية جامعة على بقعة جغرافية معينة.. تسمى دولة.

وترمز فكرة المواطنة إلى تطور المجتمع الإنساني.. وهي ترتقي بالدولة لأنها تعزز قيم العدل والمساواة في الحقوق ما يعزز لحمة المجتمع ووحدته...

ويتيح المجال لحل الخلافات بين مكوناته المختلفة، وكذا حل تلك الخلافات بين تلك المكونات والدولة في أطر واضحة للحوار ، ما يزيد من تعلّق المواطن بوطنه ودولته التي يرى فيها ملاذاً تحصن له كيانه وتحترم له حقوقه، ليتحول الوطن إلى وحدة كيانية لا تلغي التنوع، بل، تحترمه باعتباره مصدر ثراء حضاري للمجتمع كما ويضبط عملية التنافس في الفضاء الاجتماعي ضمن الوحدة الكيانية للمجتمع .

إن متانة النسيج والبنية المجتمعية تستوجب بالضرورة التسليم بمفهوم المواطنة وهو المفهوم الذي تتحقق فيه المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات.. ويحظى فيه الفرد بموقعه الاجتماعي ودوره ووظيفته عن طريق قدراته وكفاءاته..

المواطنة لا يمكن لها أن تتحقق بلا مواطن يتملكه شعور حقيقي بحقوقه.. ما يولد لديه رغبة حقيقية وقوة دافعة لأداء واجباته في وطنه .

والمواطنة بما هي مساواة في الحقوق والواجبات لا تعني استنساخاً مكروراً للبشر والأفراد.. بل هي اعتراف بالتنوع والتعدد العرقي واللغوي والديني والمذهبي والسياسي والاقتصادي والثقافي، والعمل على صون هذا التعدد واحترامه وتوفير قنوات للمشاركة في صناعة الحياة والمستقبل..

هي إذاً الحاضن والإطار الذي يستوعب الجميع ويحافظ على حقوق الجميع، أكثرية وأقلية، في نطاق المفهوم الجامع لتلك الرابطة الوطنية .

المواطنة لا تعني حباً مجرداً للوطن، بل هي عامل فاعل في عملية تكوين الأوطان والمحافظة عليها ...

وإذا كانت الأوطان في منطقتنا العربية لم تتشكل نتيجة تفاعل عناصر سياسية واجتماعية وثقافية، بل، تشكلت بفعل قرارات ومقايضات سياسية دولية رسمت لنا خرائطنا أوائل القرن العشرين ...

إذا كان قرناً مضى على ذلك دون أن تتشكل الربطة الوطنية بين أبناء تلك الأوطان بسبب هيمنة الفكرة القومية التي تلغي - وتجرّم في بعض الأحيان - الهوية الوطنية الحقيقية كما جرّمت قيمة المواطنة ومفهومها، لكونها تسلب تلك الديكتاتوريات الكثير من أدوات القوة والإكراه التي تعتمد عليها في وجودها واستمرارها..

إنه قد آن الأوان - حيث أفل زمن القهر والاستبداد وأشرقت شمس الإنسان وحقوقه - أن نكرّس تلك القيمة العليا في حياتنا لنبني أوطاناً تتأسس على المواطنة .

مؤشر حرية الاستثمار في سورية

كلنا أصبحت سورية بالفعل بيئة طاردة للمستثمر وللسوريين جميعاً.

المنتدى الإقتصادي السوري

خلال ثلاثة أعوام من الهجمة الشرسة التي شنها النظام على الشعب السوري بدد من خلالها كل مساعي إيجاد البيئة الاستثمارية الجاذبة، ليخلق أخطر بيئة استثمارية في العالم . وأصبحت سورية بالفعل بيئة طاردة للمستثمر وللسوريين جميعاً.

وهكذا انحدرت سورية إلى المرتبة قبل الأخيرة في مؤشر مخاطر الاستثمار في العالم، وهي مرتبة سحيقة جداً إذ لا تسبقها في قائمة تسلسل البلدان الخطرة بالبيئة الاستثمارية إلا جيبوتي.

يعد مؤشر حرية الاستثمار من المقاييس الهامة المرتبطة والمعبرة عن مقدرة بلد ما على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، وتمويل المشاريع الاستثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية .

وقد بلغت قيمة مؤشر حرية الاستثمار ١٠ درجات وهي قيمة منخفضة جداً حيث أن قيمة هذا المؤشر انخفضت من الرقم ٤٠ عام ٢٠٠٩ إلى الرقم ١٠ عام ٢٠١٣، أي بمعدل انخفاض سنوي ١٤٪، نتيجة :

I. الاضطرابات السياسية والأمنية التي تتعرض لها سورية أدت إلى تدهور حرية الاقتصاد بشكل عام والاستثمار بشكل خاص.

II. تصرفات النظام السوري الوحشية واستئثاره بالسلطة السياسية والاقتصادية، وارتباط معظم الاستثمارات المحلية الضخمة بالعائلة الحاكمة والفئة المقربة منها، حيث أنهم يحصلون على التراخيص والإعفاءات والأولويات في استثمار المشاريع المحلية.

III. التدخل السافر من قبل الحكومة بالمستثمرين والقيود المحبطة للاستثمار، مثل تحويل الأرباح أو الرواتب إلى البلد الأم، إضافة إلى البنية التحتية الضعيفة، والعديد من المشاكل في التخطيط أو التنظيم أدت إلى انخفاض مؤشر حرية الاستثمار بهذا الشكل الكبير.

وقد أوصى المنتدى الاقتصادي السوري ببعض النقاط:

١. القيام بإعداد دراسة لقانون استثمار شامل ومتطور يواكب التغيرات الاقتصادية العالمية.

٢. جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل معاملة الأجانب، وتوفير البنية التحتية اللازمة.

٣. الاهتمام بالقوانين المالية والصرف الأجنبي وتسهيلات المدفوعات والتحويلات بما لا يتعارض مع سياسة الحكومة الناظمة لقانون الاستثمار

٤. توفير أجواء من الاستقرار والأمان اللازمين لجذب الاستثمارات وتشجيع المستثمرين على الاستثمار دون خوف من تغيرات أمنية أو عدم استقرار سياسي في البلاد.

الخدمات النفسية بين عالمي الواقع والافتراض

كلنا القلق، الانفصال، تجنب الاتصال، فرط القلق، الهلع، القلق المعمم، الاضطرابات، الرهاب، اضطراب الوسواس القهري

جلنار صادق

منذ ثلاث سنوات وقبل بدء ثورة الكرامة وفي إحدى الجلسات العلمية دار النقاش حول الاضطرابات النفسية الانفعالية لدى الأطفال والمصنفة في الدليل التشخيصي الرابع المعدل DAM-IV والموصوفة باضطرابات القلق متمثلة بـ (القلق، الانفصال، تجنب الاتصال، فرط القلق، الهلع، القلق المعمم، الاضطرابات، الرهاب، اضطراب الوسواس القهري، اضطراب الضغوط ما بعد الخبرات الصدمية، اضطراب الضغوط الحادة) بالإضافة لاضطرابات الاكتئاب لتحديد نسبة انتشارها والتي تعد مؤشراً للواقع النفسي لأطفالنا وكيفية تعاطي الأسرة متمثلة بالأم أو من يقوم مقامها معها.

وقد طرحت العديد من القضايا المتعلقة بنظرة الأولياء لمشكلات واضطرابات أطفالهم النفسية ومحاولتهم إخفاءها، وإظهار أبنائهم بأفضل حالة من السوء النفسي المبالغ به غالباً.

وفي محاولة لتفسير رد الفعل هذا وانطلاقاً من النظرة المنطقية للواقع ونتائج معظم الدراسات النفسية حول الموضوع تبين لنا أن الأمر يعود وبشكل ملحوظ للمفاهيم المجتمعية الخاطئة حول وجود الحالات النفسية الخفيفة منها والحادة، والنظرة السلبية المرافقة لها ومحاولة فصلها عن الحالات الجسدية والصحية التي تعتبر أكثر قبولاً، مما يدخل الأسرة بحالة صراع الإقدام - الإحجام بين إعلان وقبول هذه الأعراض باعتبارها دليل على وجود الحالة النفسية ومحاولة إيجاد الحلول لها ،وبين رفضها وإنكارها التعامل معها على كونها وصمه عار لمن يعاني منها أو يعلن ذلك.

وقد انعكس ذلك جلياً في النتائج المتعلقة بانتشار الاضطرابات النفسية لدى الأطفال والتي ارتبطت بشكل مباشر بنظرة الأهل ومفاهيمهم حول طبيعة الاضطراب حيث ارتفقت النسب لأعراض قلق الانفصال، حيث تعتقد معظم الامهات بأن ذلك دليلاً على تعلق أطفالهن العاطفي بهن مما يعكس مشاعرهن الصادقة وارتباطه العميق بهن، بعيداً عن كون ذلك مؤشراً مرضياً تتحمل الأم مسؤوليته وآثاره بشخصية وحياة طفلها.

في حين كانت أعراض الرَض النفسي الناتج عن الخبرات الصادمة في أدنى مستوياتها وتركزت حول حوادث السقوط من مكان مرتفع وحوادث السير باعتبارها أشد الخبرات الصادمة التي تعرض لها الأطفال أفراد العينة، وبالرغم من ذلك فقد ظهرت العديد من المحاولات للمقاومة والتعبير بصورة مقبولة اجتماعياً بعيدة حقيقة عما حدث، في حين أظهرت بعض الأمهات عدم ملاحظتهن لتلك الأعراض لدى أطفالهن بشكل مباشر.

والذي يبرز مسالة هامة حول كيفية تعامل الأهل ولاسيما الأمهات مع مشكلات أطفالهن النفسية ومتابعتها باهتمام كما يتابعن الحالات الصحية الجسدية لهم مما يظهر العديد من المفاهيم والأفكار المغلوطة لدى الأفراد والجماعات.

أما حالياً وبعد مرور ثلاثة أعوام على الثورة في سوريا وما تركته الحوادث والخبرات الصَدمية من آثار تراوحت بين الشديدة والحادة على الفئات المجتمعية كافة ولاسيما الأطفال

يتوجب علينا طرح التساؤلات....

ما مدى إدراك المجتمع عموماً والأسرة خصوصاً ولاسيما الأمهات لخطورة ما تعرض ويتعرض له أبناؤنا من خبرات مؤلمة وما تتركه من آثار خطيرة على حياتهم الراهنة والمستقبلية؟

وما مدى إدراكهم لأهمية ملاحظتها ومتابعتها والاستعانة بالاختصاصين للتخفيف من أثارها السلبية الحالية والمتوقعة؟

وما هو دور الاختصاصين النفسيين في المساهمة الفاعلة بذلك؟

هي تساؤلات تفرضها أفكار مجتمعية مسبقة قاصرة عن إدراك حقيقة الخدمات النفسية وأهميتها في حياة الأفراد والمجتمع من جهة، ونظرة ضيقة للواقع وخطورته على النواحي النفسية والاجتماعية للأسرة والأفراد من جهة ثانية.

وتتطلب الإجابة عنها الكثير من العمل بمسؤولية واهتمام والوعي بأهمية الخدمات النفسية التخصصية باعتبارها حاجة وضرورة مجتمعية تقوم على المتابعة الجادة للفئات العمرية كافة.

وفي ظل الظروف الحالية واستمرار التعرض للأحداث والخبرات المؤلمة متمثلة بكافة أشكال العنف من اعتقال وتهجير وترويع وتطهير وانتهاءً بالقتل والتي يتعرض لها السوريون يومياً.

وجد الأخصائيون النفسيون أنفسهم أمام واقع مفاجئ لم يتهيئوا له مسبقاً جعلهم يسرعون لتقديم ما يمكن تقديمه في ظل تسارع للأحداث الصادمة وتخبط حول آلية ذلك بالإضافة لتعرضهم هم أنفسهم لتلك الخبرات المؤلمة بنفس المستوى إن لم يكن أكثر....

ساهم ذلك بظهور العديد من الصفحات والمواقع الالكترونية تحت تسميات وعناوين تخصصية نفسية مختلفة بعضها يمهد لتقديم الخدمات اللازمة للمهتمين ضمن هذا العالم الافتراضي، وبعضها يهدف لتبادل المعلومات واستعراضها بين الاختصاصين.

ومن خلال ملاحظتها ومتابعتها تبدو العديد من الاختلافات التي تعكس توجهات القائمين عليها وترويج البعض منها لأفكار متطرفة بعيدة عن الحياد مما يجعلها تنحرف عن طبيعة الهدف الرئيسي باعتبارها صفحات استشارية توعوية تقدم الخدمة النفسية الكترونية بتوازن وموضوعية مراعية الجوانب النمائية المختلفة للأفراد، فيركز بعضها على تزويد المهتمين بالجانب المعرفي العلمي المنهجي بعيداً عن الإغراق في التوجهات الدينية، في حين لا يتعدى بعضها الآخر كونه وسيلة لنشر أفكار دينية أو أخلاقية أو حتى سياسية معينة وهي جميعاً جزء من العالم الافتراضي المُتأثِر غير المؤثر بالواقع نوعاً ما.

وبالعودة للواقع وخبراته وضغوطاته نجد أن جهوداً كبيرةً تبذل لتقديم المساعدات النفسية الداعمة للفئات العمرية المختلفة ولاسيما الأطفال تشرف عليها بعض المؤسسات ذات التوجهات الدينية أو المدنية وتستثمر الجهود التطوعية لشباب متحمس يرغب أن يكون فاعلاً ويتحلى بأعلى درجات المواطنة والانتماء لسوريا الوطن وكل ذلك دون وجود جهات تخصصية نفسية تسهم وبشكل منهجي علمي في عملية التخطيط والتدرب والإشراف ليكون لعملهم نتائجه المثمرة وبذلك تتحول جهود الشباب إلى محاولات لتقديم الدعم غير المنظم والذي قد لا يؤدي للنتائج المرجوة منه فتكون وبأفضل حالاتها نشاطات ترفيهية غير موجهه تستهلك الوقت والجهد بأقل النتائج.

ومن هنا تبرز أهمية تحول الاختصاصين النفسيين من عالم الافتراض القائم على تأليف أو نشر الكتب والأبحاث والمعلومات النفسية والتي تسهم وبشكل اكيد في التوعية المجتمعية، الى تدريب وتأهيل المتطوعين للعمل مع المتضررين بفئاتهم العمرية المختلفة، والوقوف معهم يداً بيد للقيام بالمهام الصعبة الموكلة إليهم والتي ترمي لتصنيف وانتقاء المتضررين وتحديد احتياجاتهم للتدخل النفسي المتخصص، وتزويدهم بالمهارات الحياتية التي تسهم في زيادة تحصينهم النفسي مما يمكنهم من التكيف مع الظروف الطارئة الحالية والمستقبلية .

ولتحقيق ذلك لابد من تضافر جهود كل العاملين في الميدان النفسي لتقديم ما يمكن في الزمان والمكان المناسبين - اليوم لا الغد - ولاسيما أن الجهات المؤسساتية الموكلة بهذه المهمة تولي الأهمية لأعمال الإغاثة أولاً وفي بعض الأماكن تقف في وجه كل من يريد ان يقدم المساعدة مهما كان شكلها تحت تسميات وتصنيفات فرضها الظرف الراهن فمن ليس معنا فهو ضدنا دون مراعاة للاحتياجات الحقيقة وامكانية تقديمها.

وبين عالمي الواقع والافتراض يقع على عاتقنا الدور الكبير في تفعيل العمل النفسي التطوعي الهادف والذي يحّمل الأخصائيين النفسيين والنشطاء المدنيين أفراداً وتجمعات أعباء إضافية متمثلة بدعم ومساندة الجهات المحلية السورية العاملة في هذا الميدان وتقديم ما يمكن لتستطيع القيام بالمهام الموكلة إليها، ومواجهة كل من يريد الوقوف في وجه العمل المدني النفسي ويقلل من أهميته أو يلحقه بتصنيفات أو انتماءات أو غايات تتعارض مع طبيعته وأخلاقياته الرامية لسلامة وخير الإنسان.

الآثار النفسية السلبية للحروب

كلنا لماذا تزداد حدّة الاضطرابات النفسيّة أثناء فترات الحروب؟؟

في خضم التحليلات السياسية والعسكرية التي عادة ما تكون محط الاهتمام الأوّل للمتابع لحرب ما دائرة هنا أو هناك، تغيب قليلاً الأضواء عن التحليلات التي تتناول النواحي النفسية والآثار النفسية السلبية التي تتركها الحروب، كآثار تترسّخ في نفوس الضحايا أو المعاصرين لها.

ورغم أنّنا في الحرب، نخرج بكم هائل من الخسارات أو الآثار السلبيّة على كافة الصعد، إلاّ أنّ أشدّها وأكثرها قوّة، وأطولها مدّة في علاجها هي الآثار النفسيّة المهوّلة التي تثقل كاهل الإنسان الذي عانى الحرب وعاشها فترة معيّنة من الزمن، وكلّما طالت فترة الحرب، كلّما كانت تلك الآثار أشد قوة وأكثر خطراً على الإنسان .

كشفت دراسات عديدة بأنّ أكثر الأشخاص تأثّراً بالحروب من الناحية النفسيّة هم الأطفال، حيث تبقى صور الدمار ومشاهد العنف والقتل ملازمة للطفل طيلة حياته، وتترك آثارها العميقة في نفسيّته إن لم يتم التدخّل السريع والعلاجي الصحيح لها.

أكثر أنواع الاضطرابات التي تشيع في المناطق التي تسودها الحروب أو النزاع المسلح، هي اضطراب الشّدة ما بعد الرضّ، وهو اضطراب عادة ما يظهر بعد تعرّض الفرد لشدّة نفسية شديدة كالموت، سواء كان الموت موجها نحو الذات أو نحو الآخرين. وعادة ما يستدل على هذا الاضطراب من خلال ثلاثة أعراض رئيسيّة، وهي إعادة استرجاع الحادثة أو صور معيّنة منها، وتكرار الكوابيس والأحلام المرتبطة بتلك الحادثة، إضافة إلى التصرّف أحيانا وكأنّ الحادثة تتكرّر ثانية أمامه. وطبعاً ليس من الصعب التكهّن بعدد الذين تعرّضوا لحوادث كهذه، سواء كان نتيجة قصف أو اشتباكات أو قنص. إضافة إلى أنّ هذه الشدّة لا تقتصر فقط على حالات الموت، بل تشمل كل أنواع التهديد الذي يمكن أن يكون شديداً، كحالات الاعتقال. وكثيراً ما سمعنا عن حالات لمعتقلين يتصرّفون بعد خروجهم من المعتقل كما لو أنّهم ما زالوا داخله!

عادة ما يستمر هذا الاضطراب لمدّة ستة أشهر، ولكن المثير أيضا أنّه في بعض الأحيان قد لا تظهر الأعراض مباشرة بعد الشدّة النفسيّة، وإنّما بعد فترة من الزمن، ربّما تكون أشهر قليلة..

أمّا الاضطراب الآخر فهو الاكتئاب، مع ما يلازمه من أعراض العزلة والانخفاض الشديد في المتعة والطاقة والرغبة بالقيام بأي شيء، ويعتبر اضطراب الاكتئاب شائعاً جداً، وعادة لا يلتفت إليه بشكل جدّي إلا في الحالات التي تشتدّ حدّته جدّاً.

يعتبر هذان الاضطرابان من أشيع الاضطرابات التي تنتشر في مناطق الحروب، ولكن هذا لا يعني اقتصارها عليهما، بل أيضا نرى اضطرابات الهلع والفوبيات (الخوف المرضي) وعادة ما يتداخل هذان الاضطرابان مع الاضطرابين السابقين للمراقب غير المختص، إلا أنهما ينفصلان تماما عن بعضهما.

لماذا تزداد حدّة الاضطرابات النفسيّة أثناء فترات الحروب؟؟ السبب ببساطة هو أنّ التعرّض المباشر والطويل للضغط الشديد الذي يحمل تهديداً مباشراً أو غير مباشراً للذات، وانعدام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمهني المستمر من شأنه أن يفعّل الاضطرابات النفسيّة بشكل كبير جداً، إن كانت نائمة، أو يزيد حدّتها، إن كانت موجودة أساساً عند المريض.

كلنا عرض لما يتعرّض له الإنسان من مخاطر نفسيّة تحت وطأة الحرب.

ورغم أنّ الاضطرابات النفسية تلك تأخذ الحيّز الأكبر في الاهتمام، إلاّ أنّه يسعنا القول أنّ بعض الأعراض قد تظهر عند الإنسان ولكن دون أن تشكّل كرايتريا مرضيّة كاملة، أي أنّها لا ترتقي إلى درجة الاضطراب، ولكنّها تظهر كأعراض منفصلة، وأكثر تلك الأعراض انتشارا هي حالات التبلّد في المشاعر، والعجز، والاستسلام الكامل، الانسحاب، وغيرها من الأعراض التي تظهر فرادا عند بعض الأشخاص.

كما تشتد حدّة آليات الدفاع النفسيّة كالإسقاط والكبت والكبح والنكوص وغيرها وذلك كردّ فعل طبيعي نتيجة التعرّض الشديد والطويل للتهديد الذي تتعرّض له الذات في الحرب.

في عرض سريع جدّا لما قد يتعرّض له الإنسان من مخاطر نفسيّة تحت وطأة الحرب نجد أن الأمر ليس بسيطاً على الإطلاق، وهو بحاجة ماسّة للتدخّل السريع، العلاجي والوقائي وخاصّة عند الأطفال. ويمكننا القول، أنّ الحروب لا تنتج دماً وخراباً في البنية التحتيّة وخسائر بشرية وحسب، بل، تترك آثارها طويلا على الأحياء الذين عاصروها وعانوا من وطأتها الأمرّين.

ريم الحاج

أغاني الثورة السورية هل حققت شرط وجودها؟

كلنا الموسيقى هي إحدى الشروط المهمة في بناء المُقدّرات الروحية والنفسيّة للإنسان

علي الأعرج

لا أعتقد بأن هناكَ من يُخالف، على أنّ الموسيقى ـ بحالتها العامة ـ والغناء ـ بحالتهِ الخاصة ـ يُشكّلانِ دوراً فاعلاً وحاسماً في توعية المُجتمعات، كصيغ فنيّة مُميّزة ومُتفرّدة.

والموسيقى هي إحدى الشروط المهمة في بناء المُقدّرات الروحية والنفسيّة للإنسان، وتركيب وعيهِ وتقّدمهِ، اجتماعياً وثقافياً. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد بالطبع، ففن الغناء ساهمَ وبشكل عميق في عملية خلق التطور المجتمعي، والارتقاء بالوعي البشري، وبالإنسان إلى حالة من التمدّن والتحرّر، أصبحَ معها قادراً على خلق حالة من الخلاص على مستواه الشخصي، من كسر الشرط الاجتماعي التقليدي، بل، إنه قد تجاوزهُ ليتحوّل فن الغناء إلى فن رافض للسلطات الاجتماعية والدينية والأخلاقية والسياسية، وكانت التجربة الغنائية التاريخية في العالم كفيلة بتحقيق شرط التحرّر هذا من فكرة الاستسلام للسلطة بكافة أشكالها.

فموسيقى الجاز التي نشأت في أمريكا كانت رداً فعلياً للتحرّر من ممارسات القمع والتعصّب التي انتهجها الوعي الاجتماعي العرقي اتجاه السود، وكذلك موسيقى الراب، التي أتت مُعبّراً عن الرفض الاجتماعي بطريقة الغناء المحكي في الشوارع، كحالة يومية من ممارسات اتجاه السلطة السياسية الأمريكية بحق المواطنين. وكذلك هو الحال بالنسبة للأغاني الثورية التي نشأت بشكل عام في دول العالم الثالث وكانت بدايتها في أمريكا اللاتينية في مرحلة التحرّر من الاستعمار الخارجي، كثورات مسلّحة. وهو نفس الأمر مع أغاني الراب الأوربية التي نشأت في منتصف القرن الماضي مع حِراك المظاهرات الطلابية في فرنسا وألمانيا وانكلترا.

وهو نفس الأمر ما جرى مع حركات الربيع العربي في تونس ومصر واليمن وأخيراً في سورية، وإن كان الحال السوري كان لهُ بعض الخصوصية في هذا المجال.

فمنذُ انطلاق الثورة السورية في آذار ٢٠١١، وصعود الحراك الشعبي بشكله البسيط، ضد نظام السلطة السورية، ساهمت الاغنية بشكل فعلي في تحريك الشارع، وخاصة بعد ظهور أول أغنية للفنان سميح شقير (يا حيف) التي أتت ردّاً على ممارسات السلطة السياسية والعسكرية اتجاه الشعب، فجسّدت الأغنية واقع الحال السوري، كداعم فني ووجداني ومُعبّر عن الحراك، مُتطلّعةً إلى تشريح نظام العقل السلطوي في سورية بأسلوب فني شفّاف، من تدمير لبُنى الوطن وممارسة حالات الاعتقال والتعذيب والاهانات بحق المواطنين المطالبين بالحرية. فقُدّمت الأغنية بتعبير الحالة الشعبية المحلية إن كان على مستوى الموسيقى البسيطة أو الكلمات المباشرة التي استخدمت فيها. وكانت (يا حيف) نقطة دعم لفتح باب الأغنية الوطنية الثورية، أمام الكثير من الناس.

في البداية كانت الأغاني تُحقّق شرطها الفني المُميز رغم بساطتهِ، حيث تم استخدام الكلمات والألحان كتجربة فريدة ووحيدة، فبعد أغنية شقير، ظهرت أغنية ـ فرقة أبطال موسكو ـ كتجربة استثنائية (بدنا نعبي الزنزانات) من حيث استخدام مزج موسيقى الراب السريعة مع نبرة أداء صوتي أقرب إلى فن الميتال، حيث استخدمَ فيها طريقة من السخرية والاستهزاء، عن حالة كيف ينظر مؤيدو النظام للحراك الشعبي، فجاءت الأغنية (توصيفاً) بلسان المؤيدين الذين يرون في الحركة الثورية، حركة أناس قلائل لا يُعبرون عن رؤية شعبية، فجاءت تهكمية بامتياز. ومن ثم انتجَ مالك جندلي أغنيتهُ (أنا وطني) التي رسّخت علاقة الإنسان السوري بمواطنتهِ بأسلوب شاعري على مستوى الموسيقى، بطريقة نخبوية قليلاً، مُبتعداً عن الحالة الشعبية التي استخدمها شقير، فأتت متفرّدة وقريبة إلى جماليات الموسيقى الكلاسيكية، وبالرغم من أن أغنية الجندلي هُوجِمت من قِبل البعض بحجة أنها بعيدة عن تحقيق هدفها المباشر في دعم الثورة، حيث أنها بعيدة عن الوعي الشعبي، إلا أنها حققت نجاحاً، وساهمت في تحريك المشاعر الوطنية لدى النخب المثقفة، التي كانت مشاركة بعملية الحراك منذ البداية، وقد حقق الجندلي الشرط الفني المُتمكن، من أن الفن ما زال قادراً على الإنتاج الحضاري (فنياً) بعيداً عن شعبوية الأغنية.

لكن بقيت هذه التجارب الثلاث حبيسة الفكر الشخصي ورؤاه الحالمة في النظرة إلى الثورة على أنها شيء من نوستالجيا الثورات الكُتبيّة، فلم يكن بالإمكان استخدامها في الشارع الشعبي أثناء المظاهرات. وهذا الأمر أدى بالشكل الطبيعي ـ وخاصة أن الغضب الشعبي أخذ بالانفجار في كافة أنحاء سوريا ـ إلى فرض حالة من ظهور أغانٍ سريعة وأهازيج تتعلق بالثقافة الاجتماعية والإقليمية في المظاهرات والساحات العامة، بعيداً عن تأسيس وعي موسيقي فني أو استخدام كلمات تدخل حيّز الرمز والتعبير الغنائي غير المباشر. فكان ظهور ابراهيم القاشوش وعبد الباسط الساروت، بطريقة الغناء البسيط والمباشر، فاعلاً أساسياً، في إشعال الحراك إلى أوجه، ومساهماً في تحريك مشاعر الناس البسطاء الذين كانوا على منطق الحياد، وبالرغم من عدم الابداعية الفنية لأغاني الساحات إلا أنها كانت من الأهمية بحيث أشعلت الكثير من المناطق الأخرى، وخاصة بعد عميلة قتل القاشوش، وتحوله إلى أيقونة ورمز للثورة السورية، ازداد الغضب الشعبي، وأخذت الثورة بالتحول من إطارها السلمي إلى إطارها المُسلّح، وابتدأت مرحلة جديدة من الأغنية الثورية، والتي كانت نتاج عن حالة الشعور بالانفصال بين عمليتين، حالة التسليح والنضال في الداخل، وبين ممارسات سياسات الدول الكبرى في المجالس العالمية لمناقشة الثورة السورية، فأخذت الأغاني الثورية منحىً جديداً، من حيث طريقة الألحان والأداء والكلمات، فبدأت تتضخم لدى الكثير حالة من العنف الفني والذي كان ممثلهُ طريقة اللحن العنيف والذي يشابه أحيانا المارش العسكري، أو حالة الاقليمية في اللحن من حيث الدبكة، كموروث (سني) غير واعي. وكانت للأسف هذه الألحان تمهيد لطريقة ظهور أغاني أخذت منحى أكثر تشدداً في مرحلة لاحقة. وحتى استخدام نمطيّة من نوع الرومانسية السخيفة التي تحاول شحذ العواطف بطريقة إذلالية (نوستالجيا الثمانينيات) أو بطريقة الايقاعات الراقصة أحياناً أخرى، أو محاولات التأثير الدرامي الذي يشابه شارات المسلسلات السورية من شحذ الهمم، وأحياناً بطريقة العراضات الدمشقية.

ولم يقتصر الأمر عند موضوع اللحن، بل إن استخدام الكلمات كـ (ثيمات) أساسية في الأغاني كان مشكلة اخرى في الأغنية الثورية، فالتركيز على صيغ وتكرار كلام من نوع التضرع والركوع والتسليم للقدرية الربانية، كان قد أدى إلى هبوط المعيار الفني والأخلاقي بالنسبة للأغنية الثورية بكافة أشكالها.. فثيمات من نوع (الله الله) أو (ال لا ومية لا) هذا الكلام كثيمات يؤدي إلى العقل بشكله غير الواعي إلى التسليم بضعف القدرة على الاستمرار كفعل بشري وإرادي في النضال أو كمحفّز للاستمرار فنياً وثورياً، وهذا الأمر أدى إلى ظهور الأغاني المُعاكسة الطائفية (السنيّة) التي تدعو إلى نسف الآخر، بشكلها الدموي الذي يحض على الموت والدمار بشكل فوضوي، باستخدام كلمات دموية، مُستعينين بالحقد الدفين في القلوب السورية لنشر ثقافة غنائية إقصائية.

إن مسار الأغنية الثورية بهذا الشكل أدى إلى فقدانها قيمتها وإحلال قيم فنيّة أخرى سيئة المعايير بالنسبة للعقل الاجتماعي السوري، وترسيخ طرق فنيّة تنفي كل ما عداها.

ومن هذا المنطلق لم تعد الأغنية السورية تحقق شرط فعلها الأخلاقي والاجتماعي والثقافي ومساهمتها الجديّة في الحراك.. على الأغنية أن تُعالج بطريقة جديدة، وتقديم حلّة جديدة كلياً للارتقاء بالفن والأغنية السورية والثورية كما كانت في بداياتها.

تأملات فكرية في الربيع العربي

قراءة فاضل الفاضل

كلنا بطاقة الكتاب: «الشعب يريد» تأليف الدكتور عبد الحسين شعبان
دار أطلس للنشر و الترجمة بيروت ٢٠١٢

يذكر الكاتب قولاً للفقيه الدستوري، الدكتور يحيى الجمل، يقول فيه: «نريد رؤساء سابقين يمشون في الشارع، يتبضّعون ويعيشون مثلما يعيش الناس جميعاً، كما هو الحال في العالم المتقدم «لكن ما حصل في عالمنا العربي يتناقض مع هذا التمني، فقد تدافعت موجات الربيع العربي، بدءاً من ثورة تونس بعد أن أحرق محمد البوعزيزي جسده في صباح يوم الجمعة ١٧ كانون الأول ٢٠١٠. فطردت الثورات من كان متزعماً طرداً، ففر زين العابدين إلى المنفى، ونُقل «مبارك» محمولاً في حالٍ بائسة إلى قفص الاتهام، والقذافي ـ الذي سيُقتل ـ وقد كان حينها مختبئاً وفاراً من وجه العدالة... إلخ.

الكاتب الباحث لا يرى أن الثورات العربية اندلعت بسبب الجوع، بل، رفضاً للظلم والفساد وهدر الكرامة. ولقد انطلقت من تونس الأكثر رفاهاً وتعليماً ومدنية في العالم العربي، وهذه ظاهرة جديدة في علم الثورات، بحسب الكاتب، تستدعي التوقف لدراستها واستخلاص الدروس والعبر منها. وهو وإن ذكر يوميات الثورة، واستند إليها، إلا أنه ليس مؤرخاً، ولا إعلامياً، بل ينشغل بالتفكّر من أجل كشف الحقائق، وتحديد السمات العامة، والدروس الضرورية التي يمكن الوصول إليها، ولاستشراف المضامين والآفاق المستقبلية. ودراسة التحديات والخيارات الصعبة التي تثيرها الثورات، والتباسات بعضها، وتداخلاتها مع العوامل الخارجية، وخصوصاً التسليح وارتباطه بالحصار والعقوبات، هذه الثورات قد تطول دون إنجاز التغيير المنشود، مثلما هو الحال في النموذج السوري.

يبدأ الكتاب بالفهرسة، ثم الإهداء، ثم ملخص تنفيذي: إضاءات في خريطة طريق مفتوحة. ويتوزع بعد هذا في خمسة فصول، وكل فصل يشتمل على العديد من العناوين الفرعية. يعنون الفصل الأول بـ «أسئلة ما بعد الانتفاضة: تونس ـ مصر إلى أين؟»، وتحت هذا العنوان يبحث الكاتب في أسئلة الحاضر والمستقبل، ويرصد التحديات التي تواجه هاتين الثورتين. ويحاول التعرّف والتعريف بالشباب الناشط، وسمات عقلهم من خلال شعاراتهم وأدواتهم. أما الفصل الثاني فعنوانه: «الشباب وفن الانتفاضة: خريف الإيديولوجيا وربيع السياسة»، وكأن الكاتب يتعامل مع مفهوم الإيديولوجيا، ومع مفهوم السياسة بما هما بداهات غير قابلة للحوار والتعريف، مع ذلك فإن من الممكن فهم إشارته للتمييز بين التراتبية والمركزية في التجارب السابقة على أنه فعل أيديولوجي، بينما السياسة هي في انتشارها الأفقي، فتكون سياسة واقعية، وبالتغاضي عن هذا فإن الكاتب يبحث في التغيير وسماته الرئيسية، وبالطبقة الوسطى التي هي برأيه، حامل التغيير ووعيه، مستنداً في ذلك إلى تجارب أوروبا الشرقية. ويتناول وجهتي نظر في الثورة يسميهما: وجهة النظر المتفائلة بإفراط، والثانية المتشائمة بإحباط. ويعالج الرأي الذي يتحزّب لمبدأ السيادة التقليدي الذي ينجر للدفاع عن أنظمة الاستبداد، والرأي الآخر الذي يدافع عن التدخل الإنساني الذي يمكن أن يقود إلى مناصرة التدخل الخارجي. وعلى هذا فإن الكاتب يبحث في شروط التدخل الإنساني، وفي الجدل الفقهي حوله، وفي آثاره السياسية. ثم يأتي الفصل الثالث بعنوان: «الربيع العربي والمستقبل: علاقة الحاكم بالمحكوم»، وفيه يعرض الكاتب لآراء بعض المفكرين في نظرية الدولة، وينظّر في تأسيس علاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم بالاستناد إلى فكرة عقد اجتماعي جديد. ويبحث في العوامل التي تعيق ذلك في الداخل ومن الخارج. ويساجل الآراء التي تشكك في الربيع العربي، والتي ترى أن العرب غير مؤهلين لممارسة الديمقراطية، وأن الفوضى وانفلات الأمن هما من سيخلفان انهيار أنظمة الاستبداد. ويعنون الفصل الرابع بـ «الشباب وخلفيات التغيير: استعادة الوعي العربي»، وفيه يقرأ المشهد العربي الراهن، وثنائية الداخل والخارج التي صارت فاعلة وبالخصوص في ليبيا والبحرين وسوريا... وهنا يتساءل الباحث: هل ما تستدعيه الثورات الاستمرار أم القطيعة؟ التواصل أم التفكيك وإعادة البناء؟ لكي يتوصل إلى أن الإصلاح الشامل ضرورة، بل إنه فرض عين، لا فرض كفاية. وفي الفصل الأخير، الذي هو الفصل الخامس، بعنوان «الذاكرة والعدالة الانتقالية: تجارب دولية»، يتوقف متأملاً وباحثاً في تجارب أوروبا الشرقية، وطريقها الوعر إلى الحرية، وإبراز الجوانب المعيارية والإجرائية فيها. وأكد على البحث في نظرية العدالة الانتقالية لضرورتها وراهنيتها بالنسبة لتجارب الثورات العربية، وبالخصوص كشف الحقيقة، وتعويض الضحايا، وإصلاح النظام القانوني لمنع عودة الأنظمة الاستبدادية.

يختتم الكتاب بخمسة ملاحق:

١ ـ ليبيا: احتلال بالتعاقد أم الأمن الناعم؟

٢ ـ سوريا: هل لا يزال طريق التسوية التاريخية سالكاً؟

٣ ـ اليمن وإشكالية الانتقال الديمقراطي.

٤ ـ دستور جديد وديناميكية مغربية معهودة.

٥ ـ مآل الاحتجاج والتغيير في العراق.

من المكتبات السورية

صدر للناقد والروائي السوري هيثم حسين كتاب بعنوان «الروائيّ يقرع طبول الحرب» يحاول فيه قراءة عدد من الروايات التي «حفرت» في الحروب، سواء في الشرق أو الغرب، وقدمت شهادات ووثائق عن المراحل التي سعت إلى تأريخها.

الكتاب صدر عن دار ورق للنشر والتوزيع في دبي ٢٠١٤

يستكمل الشاعر السوري علي سفر سداسيته في تجربته الكتابية التي بدأها بكتاب «بلاغة المكان» عام ١٩٩٤، وكان أخرها كتاب «طفل المدينة» عام ٢٠١٢، ليحمل كتابه الجديد الصادر مؤخراً عن دار نون للنشر الإماراتية عنوان (يوميات ميكانيكية ـ يوميات على هامش الحريق السوري ٢٠١٢-٢٠١٣)، والذي يشتمل على ما يقارب أربعمائة نص كتبها الشاعر في دمشق حيث عايش أيام الثورة السورية حتى اضطراره لمغادرة البلاد.

صدر للروائية السورية ابتسام تريسي رواية «مدن اليمام» وهي رواية عن الحلم، عن أحلامنا التي لم يهجنها البعث.. ولم تحتجزها سجون القمع، رواية عن الحرية.. عن الحب.

صدرت الرواية عن الدار المصرية اللبنانية

رسالة للإنسانية

أرسلت حمامتين للإنسانية تُخبرها

أنا غصن الزيتون الذي اخضّر في البطن الأرامي

من زواج نيسان مع الأرض

من اتحاد محبة الآلهة لجسد الإنسان

أنا رائحة الحياة التي تفوح

والأحلام التي تجسّدت على وطن المحبة

أنا النهار ببزوغه الذي يتراقص مع صياح الديك

والسنابل التي تهتز مع شعر الطفلة التي تركض على المرج

أرسلت حمامتين للإنسانية تخبرها

أوقفوا الأحلام على حدود الحياة

وأسكتوا الديك

وادفنوا رائحة الحياة واحرقوا السنابل

لكي تُمحى الهوية ولِيُنكر وجود الشعب

صياح مؤلم واستغاثة وحق أطلبه من الإنسانية

لا لا أريد أن تُمسح دموعي من عيني

ولا تترحموا وتقولوا مسكين

أنا البستان الذي ليس له سياج

كالحقل أُعطي

القوانين أنا

من قبل وجود الإنسانية

كتبت للحياة قانون

أنا من أضاء الإنسانية بأحرفه

و من غنى للمحبة بألحان وأوزان

فكنت مهداً للحضارة

و ذبيحة قُدمت للصليب

أن نهجر ونترك الأرض، لا تحلموا بذلك

تراب الوطن من عظامنا، فكيف

تطلبوا من الأرض أن تهاجر

و من الحجارة والبلابل.. كيف؟

شهداؤنا نبتوا أشجاراً

والعصافير والبلابل تغرد بلغتي وصوتي

ألا تسمعوني؟

اسمعوا سكون الحياة

فسوف تحكي لكم قصتها

عن شعب كان وما زال

نحن لم نهجر الوطن

من شجر تين

لا يكون بستاناً

ولا من وردتين باقة

ولا من نجمتين مجرة

بستان الإنسانية رائع رائع باختلاف أشكاله

وباقة الورد جميلة برائحتها وألوانها

و المجرة تُضاء بملايين الكواكب والأقمار

فلماذا لا تعترفون بأني جزء منكم

حريتكم المزعومة لم نعشها

قرأناها في الكتب

كتبناها على الجدران

على الأشجار

على الماء

فكيف لي أن أُحبس في وطني ؟

ماذا فعلت أجيبوني؟

لا أعرف ما قالته الحمامتين لكم

أجيبوني، ماذا قال الحمام؟؟!!

حنا الآرامي

الشيخ والبحر والثورة السورية

كلنا الكثير من الشبان لم يمتلكوا طعماً لهذه الثورة سوى أرواحهم، لكن حتّى عندما اندلعت الثورة لم يكونوا يمتلكون الإمكانيات التي تدفع هجمات القرش عن حلمهم.

لا أعلم لمَ كلما فكرت بما آلت إليه الثورة السورية، تقفز إلى ذاكرتي رواية همنغواي العجوز والبحر؛

ربّما لأنّ قصة الكثير من الشبان الذي حلموا وقاموا بها، تشبه قصة العجوز الذي انتظر أياما طوال من سوء الطالع، لكنّه لم يفقد الأمل باصطياد سمكة كبيرة تعوّضه عما مرّ به من أيام عجاف.

وبالفعل تمّ له هذا الأمر وحصل على سمكته التي حلم بها وانتظرها، ولكن ماذا بعد؟

الكثير من الشبّان السوريين انتظروا الثورة وحلموا بها طويلاً، وقدّم الكثير منهم أرواحهم طعماً لها، ولكن في الحالتين آلت الأمور إلى الأقوى: استطاع العجوز الانتصار على السمكة بعد طول عناء وكثير من الصبر والمثابرة، لكن المشكلة بدأت عندما اشتمّت أسماك القرش رائحة الدم فانهالت على السمكة، تحاول سلب العجوز إنجازه.

بعد أن أسال النظام الدم في سورية بدأت الكثير من القوى تظهر وتشترك في معمعة الدم، وللأسف هذه القوى التي جلبتها رائحة الدم لم تكن تؤمن إلا بالدم، كما النظام.

والمشكلة الأكبر أنّ هذه القوى بعد أن قويت واشتدّ عودها بدأت تعيد أساليب النظام عينها، فقد امتلكت الكثير من الكتائب فروع أمن تقوم بأساليب التعذيب والاعتقالات حتى على الظنون، والطريقة الوحيدة لأخذ الاعترافات هي التعذيب، ويكفي أن يكون لك شقيق أو قريب من أتباع النظام أو تتبع لطائفة ما لتكون عرضة لخطر الاعتقال.

أمّا الكتائب الأخرى ذات المنحى الإسلامي وبعد أن اشتد عودها بدأت تجاهر صراحةً بحلمها بدولة الخلافة ولا تؤمن بأية تعدديةٍ أو مشاركة إلا من يحذون حذوهم، ويعدّون مشكلتهم الأكبر مع النظام

هي مشكلة دينية طائفيّة، وهي أيضا كما النظام لا تؤمن بغيرها ويكفي أن تعارضهم حتى تكون عرضة للاعتقال أو الخطف، ويتبعون الأساليب البدائية والوحشية في تنفيذ أحكامهم، وجميعنا نعلم أنّ هذه الممارسات هي من أهم الأسباب في الثورة على النظام.

بالرغم من أن حلم الكثير من الشبان كان بدولة التعددية والحرية والعدالة والمساواة، والآن وصلنا إلى واقع هش أقرب للحرب الأهلية منه إلى الثورة.

ولعلّ أكثر ما يجمع هؤلاء الشبان مع العجوز أنّهم لا يملكون سوى الإرادة، وشبه انعدام للإمكانيات المادية؛ فلو كان العجوز يمتلك مركبا أكبر أو حتى سلاحا يدفع به هجمات القرش على السمكة، لربّما اختلف الأمر، ولكنه لم يكن يمتلك سوى الإصرار والتحدّي: «سأريها ما يستطيع إنسان فعله وما يستطيع إنسان تحمّله».

الكثير من الشبان لم يمتلكوا طعماً لهذه الثورة سوى أرواحهم، لكن حتّى عندما اندلعت الثورة لم يكونوا يمتلكون الإمكانيات التي تدفع هجمات القرش عن حلمهم.

مـاذا بقي الآن لهم من هذه الثورة سوى بعض القوى التي أول ما تسعى إليه، هو اعتقالهم، أو القوى التي تحلم بدولة بلون واحد.

المؤسف أنّ هذه القوى كما أسماك القرش هي الأقوى، وهي التي تستطيع أن تغنم ما تشاء، وهي الآن تفعل ما تشاء دون الكثير من العناء، وتسعى إلى تنفيذ أحلامها على أنقاض هذه الثورة، وكأنّ هذه الثورة ـ كما السمكة ـ خلقت للأقوى، وليست لمن اصطادها.

ولكن آمل أن يكون كما قال العجوز: «الإنسان لم يخلق للهزيمة، قد يُدمّر الإنسان لكنّه لا يُهزم».

تتمة الحوار مع حازم نهار

هل لنا أن نتعرف قليلاً على حزب الجمهورية الذي تتشارك وآخرون في عملية إنشائه، أين وصلتم في ذلك؟ وهل تعتبر أنه سيقدّم حلاً ما؟

منذ بداية الثورة كانت هناك محاولات لتأسيس حركة سياسية جديدة، وقد كتبت أوراقها ووثائقها في نيسان ٢٠١١، لكن كانت وجهة النظر الغالبة آنذاك أن الوقت غير مناسب من أجل تشكيل حزب سياسي جديد، وأن المطلوب تجميع ما هو موجود والتوفيق بين أركانه من أجل إسقاط النظام، وفي الحقيقة كنت ضد هذه الرؤية لأنني –كما يقال- أعرف البير وغطاه جيداً، بمعنى أنني أعرف واقع المعارضة والقوى السياسية جيداً، كما كانت قراءتي السياسية تقول أن الأمور في سورية معقدة وستستغرق وقتاً طويلاً، وقد كتبت ذلك مراراً وتكراراً.

منذ حوالي السنة شعرت أن هناك تغيراً في آراء الكثيرين بعدما لمسوا الفشل الذريع للتشكيلات الموجودة، ولذلك بدأنا كمجموعة نسير بهدوء نحو تشكيل حزب سياسي جديد، وجرت حوارات عديدة طالت الفكر والسياسة والتنظيم، وكُتبت وثائق أولية جدية، وهذه تعرضت لنقاش واسع ومستفيض، ونحن الآن في سياق طرح المشروع على جميع السوريين الراغبين بالمشاركة في بناء هذا الحزب.

نأمل من هذا الحزب، الذي سنبقى نشير إليه كحزب تحت التأسيس إلى أن تستقر الأوضاع، هدفين اثنين، الأول أن يتحول إلى مركز جاذب للخبرات والكفاءات، ويشارك في بنائه الشباب السوري خصوصاً، ويكون لهم الدور الأبرز، والثاني أن يشكل هذا الحزب الجديد أنموذجاً يحتذى من جانب القوى السياسية الموجودة لإعادة النظر في أفكارها وأيديولوجياتها وآليات عملها على المستويات كافة، وكذلك دفع السوريين لتشكيل أحزاب أخرى جديدة في حال لم يجدوا ما يرضيهم فيما هو موجود.

لا ندعي أن هذا الحزب سيقوم بعمل خارق على الساحة السياسية السورية، بل سيكون جزءاً من الحركة السياسية الوطنية إن جاز التعبير، وسيساهم قدر استطاعته مع باقي القوى في الدفع بعجلة تحول الدولة السورية إلى دولة وطنية ديمقراطية، وليس بالضرورة أبداً أن يكون المبادرون لتأسيسه أعضاء قياديين فيه مستقبلاً.

لكل مقام مقال

من هم السوريون؟

أصدرت منظّمة الأمم المتّحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو) ٢٠١٣ ترتيباً لأقدم مدن العالم التي لا تزال قائمةً و مأهولةً حتّى يومنا هذا. جاءت مدينة حلب السوريّة بالمركز الأوّل سنة ١٢٢٠٠. ومدينة أريحا الفلسطينيّة بالمركز الثاني سنة ١٠٦٠٠، كما جاءت مدينة دمشق السوريّة بالمركز الثالث سنة ٩٢٠٠ وهي أقدم عاصمة مأهولة في العالم. ومدينة الإسكندريّة بمصر بالمركز الرابع سنة ٧٩٠٠. و جاءت بالمركز الخامس بين أقدم مدن العالم المأهولة، المدينة المفاجأة؛ مدينة اللاذقيّة سنة ٧٣٠٠. ثلاث مدن من بين خمس هي الأقدم في العالم كانت مدن سورية. سوريا التي تعود فرضيات تسميتها لبدايات التاريخ الانساني المكتوب، كنسبة الاسم إلى صور مدينتها البحرية المعروفة وقد عرف اليونان أهلها لكثرة ترددهم عليها فسموهم السوريين وبلادهم سوريا بإبدال الصاد بالسين. أو نسبة إلى الاشوريين حيث استبدلت الشين بالسين في اللسان اليوناني ودرجت بعدها هذه التسمية. تلك البقعة من الارض التي طالما كانت منطقة نزاع وتعاقب حضارات.. تباغتك بسؤال من هم السوريون الآن؟

لئن كان من المنتظر أثناء البحث عن تحديد لمفهوم الهوية الإجابة: «بما هو» كأقدم تعريف أنتجه الفكر الإنساني للهوية؛ فإننا في الحالة السورية سنجد أنفسنا مكرهين على تعريف الهوية السورية بأضعف صيغها: أي التعريف «بما ليس هو» ولئن كان البحث الآن في ظل ما حدث، ولا يزال يحدث للسوريين في اللحظة الراهنة، هو كالضغط على جرحٍ نازفٍ مؤلم بلون دمائه، إلا أنه رغبة محمومة في تحديد مما من شأنه إيقَاف النزيف، عبر البحث عن الجوامع والقواسم المشتركة بين السوريين. يحتاج هذا الجهد المعرفي في سبيل البحث عن تعريف جامع «التعريف بما هو» إلى جرأة معرفية تطرق أبواباً جديدة تتجاوز حدود هذا المقال لكنها تؤكد على ضرورة هذا الفعل.

ـ لعل من المستجد على الساحة الفكرية الثقافية السورية الحديث عن هوية سورية. إذ لطالما أدمجت هذه الهوية من بداية نشوء الكيان السوري بالهوية العربية، أو الاسلامية، وجاءت إيديولوجيا البعث الحزب الحاكم في الجمهورية العربية السورية في العقود الأخيرة لتكرس هذا الدمج ولتؤسس عليه سياساتها الداخلية والخارجية. قلة من المثقفين السوريين تنبهو إلى ضرورة البحث عن جوامع الهوية الوطنية، فالإيديولوجيات التي احتضنتها أرض الشام كانت بمجملها عابرة لحدود الوطن السوري صوب أوطان مرتجاة.

ـ وبعد هيمنة فكرة «سقوط الايديولوجيات» وتصدع الأمل بأوطان خارج الحدود الجغرافية للدولة السورية، وجد المهتم بالشأن العام السوري نفسه أمام تحديين:

الأول: أن السوريين يتعاملون مع وطنهم باعتباره الـ «ما تبقى» فلم تتوطد أسس متينة تقي الاعتبار «للدولة» السورية كمنجز تام.

الثاني: المواجهة التي جاءت كمنتج ثقافي عن ظاهرة العولمة والتي كان من أبرز خصائصها التحدي المعلن للهويات القومية والوطنية في العالم واختلاف آراء المثقفين السوريين حول المعطى الجديد هذا.

ـ أما الآن وفي اللحظة التي خلخل الحراك في سوريا كل ما كان ثابت شكلياً، تَواجه الهوية السورية بشكل ملموس الظاهرة التي شكلت عنواناً عالمياً للعقود الأخيرة، وهي ظاهرة التعددية الثقافية، أو حقوق الأقليات. هذه الظاهرة التي تجد من يصنفها من المفكرين وعلماء الاجتماع الغربين باعتبارها النمط الجديد لهيمنة القطب الواحد أو سياسات التدخل المعاصرة. وما يهمنا في حالتنا السورية هو التشظيات الهوياتية التي نراها الآن عيانية على الأرض السورية والتي وجدت في «ظاهرة التعددية الثقافية وحقوق الأقليات» مرجعية قوية للخروج عن الجوامع الوطنية صوب أشكال جديدة ومتنوعة من الاجتماع الانساني.

يندرج السرد السابق في إطار نقاش الهوية السورية بالمعنى الثقافي الايديولوجي ـ الثقافة هنا باعتبارها المنتج الفكري ـ بينما تشي المؤشرات عن هوة متزايدة بين الهوية الايديولوجية ـ الثقافية وبين هوية «مفترضة» للمجتمع السوري، تلك الهوة التي أسفرت في نهاية المطاف عن طلاق بينهما أهم أسبابه انعدام المسارب الثقافية في مجتمع أخصت السلطات مساربه الثقافية، وآليات التأثير الثقافي، ليتبدى الحديث الثقافي في شأن هوية وطنية سورية وكأنه تثاقف ذاتي ينفصل عن الواقع الكائن صوب ما يجب أن يكون، وليصبح الناتج الفكري أمر يتعلق بالمجالات الأكاديمية والتخصصات الفكرية أكثر من كونه حاجة موضوعية ملحة، وتبرز في هذا المجال أسماء أنتجت أطروحات هامة حول الهوية السورية لعل أهمها الكاتب ياسين الحاج صالح في مقالاته التي جمعها في كتابه السير على قدم واحدة، ومقاربات الدكتور برهان غليون التي بثها في العديد من مؤلفاته، وأيضا الدكتور طيب تيزيني وجاد الكريم الجباعي وجمال باروت و محمد كامل الخطيب وغيرهم، لكن ما يشكل قاسماً مشتركاً بين هذه الأعمال هو التركيز على ما يجب أن تكونه الهوية السورية، والاكتفاء بتوصيف واقع الحال واحالة تشويهاته للبعد السياسي وحسب، والابتعاد عن ما يمكن أن تعنيه الهوية السورية بمستواها الأنثروبولوجي مع وجود تفاوت بين هذا البحث وذاك.. الآن وفي ظل الهزة التي تعصف بالمجتمع السوري، وفي ظل تزايد الشروخات المجتمعية في مستوياتها المختلفة، تتسابق مراكز الأبحاث الوليدة لدراسة معمقة في مستويات الهوية السورية، الأمر الذي يبشر بتسليط الضوء على جوانبها المختلفة وتسهيل تركيبها وبنائها على ما يتوافق عليه «السوريون» حين تضع حربهم أوزارها، وحتى ذلك الحين الهوية السورية ليست كل ما يقال أنها حدود سوريا الأربعة وحروفها الخمسة.

ناريمان عامر

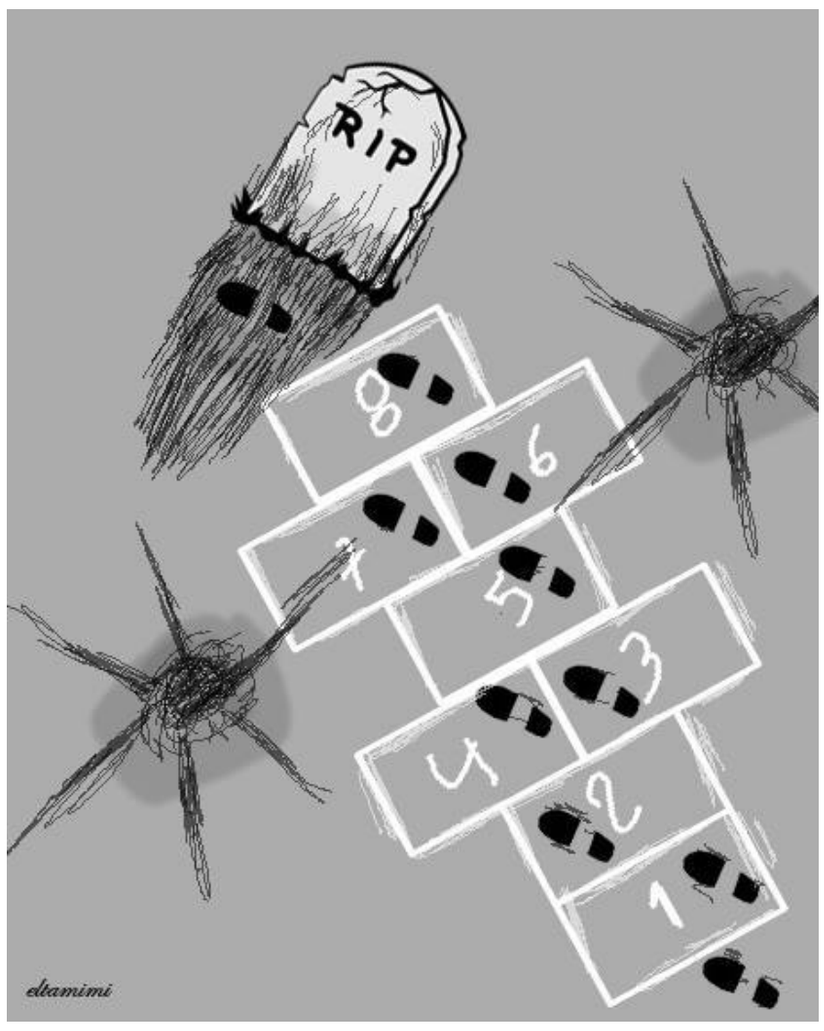

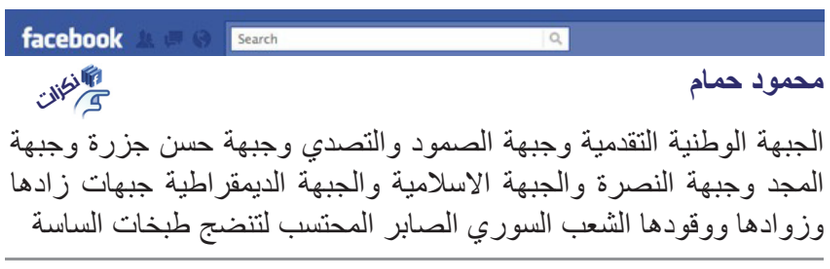

محمود حمام

الجبهة الوطنية التقدمية وجبهة الصمود والتصدي وجبهة حسن جزرة وجبهة المجد وجبهة النصرة والجبهة الاسلامية والجبهة الديمقراطية جبهات زادها وزوادها ووقودها الشعب السوري الصابر المحتسب لتنضج طبخات الساسة

Taha Almohamad

بستغرب بحدا بقلك انا مع الثورة و ما بعرف شو بيطلع ع قناة مؤيدة للنظام السوري ليحكي عن معان و اللي صار فيهامع العلم هالشخص ما شفتو شي مرة اعترض او نشر شي عن مجازر النظام

تحية صباحية للموضوعية و المصداقية

الروائي السوري خالد خليفة على القائمة القصيرة لبوكر

رُشّحت رواية «لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة» للروائي السوري خالد خليفة على القائمة القصيرة لجائزة بوكر (الجائزة العالمية للرواية العربية).

ورُشّحت معها لنيل الجائزة على القائمة القصيرة خمسة أعمالٍ روائيةٍ عربيةٍ أخرى هي «طائر أزرق نادر يحلق معي»، للمغربي يوسف فاضل و»فرانكشتاين في بغداد» للروائي العراقي أحمد السعداوي و»تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية» للمغربي عبد الرحيم لحبيبي و»طشّاري» للعراقية إنعام كجه جي و»الفيل الأزرق» للمصري أحمد مراد.

جاءت الرواية في خمسة فصول، يحكي فيها خالد خليفة التاريخ القريب لمدينته حلب، بلسان الراوي الذي ينقل التطورات الاجتماعية والاقتصادية لمدينة قديمة وعريقة خربتها العلاقات الجديدة لسلطة حاكمة، وذلك كله بسرده تفاصيل عائلة عاشت تاريخ هذه المدينة.

الجدير ذكره أن هذه الرواية سبق لها وفازت بجائزة نجيب محفوظ للرواية العربية لعام ٢٠١٢ التي تمنحها الجامعة الأمريكية في القاهرة.

«كلنا سوريون» تتمنى للروائي خالد خليفة أن يكون صاحب الجائزة لهذا العام.

مقام القصب

علي سفر

/١

عصفور يرتب سكنه وراء حرف معدني في عنوان فندق في عينتاب.. ذكرني بالعصافير التي اجتمعت في شق جدار مقابل شرفة منزلي في دمشق..

لا كنايات هنا، أنا لست عصفوراً ومنزلي ليس شقاً في جدار..

والمقابلة بين الصورتين، هي مجرد مدخل لتذكر ما يجب أن أنساه كي لا أصاب بالكساح الحياتي والبكاء المزمن على البيت الذي عشت فيه..

أنا مهجوس الآن بالبيت، والأخرون يكتبون عن الوطن..

أتذكر مقاربات باشلار: قصائد الشعراء الذين يكتبون عن البيت، الرحم، الوطن..الخ.

هم يكتبون عن الوطن، يبكون أو يتباكون عليه..! وأنا فقط أفكر بالبيت، بالشرفة و عصافيرها، بشجرة المجنونة التي تدلني على المكان حين أبحث عنه على (غوغل إيرث)..

ربما أحتاج لجلسة علاج تعيد تأهيلي، كي أنضم لجوقة الرثاء..

طيب، لابأس، سأستغل الوقت المتبقي، كي أتخلص من الفكرة الراهنة..

عصفور يرتب حياته للشتاء في مدينة غريبة..

يعيدني إلى دمشق بأسرع من نبضة دمٍ في ممرات الدماغ..

٢٠١٣/١٠/٣

/٢

مئة سوري وغيرهم، سامحونا بغير قصد منهم، بسوريا..

سامحوا وجوه النظام الحثالة بالأرض و الهواء والماء، حين مشوا على وجه الماء..

ثم هبطوا بئراً في منتصف البحر..

كانوا قد قرروا تغيير المكان، ولكنهم لم يغيروا سوى الاتجاه..

لتأخذهم الريح معها صوب اللا مكان..

أجدادهم عبروا الموج ليصنعوا نبيذاً للشمال..

وهاهم يلتمسون المسرة ..بعد أن شربوا ملح الطريق..

كم سيبكي علينا هذا البحر يا سوريا..

وكم سنتمدد في البلاد..

في كل يومٍ، سنطير كما لم تحلموا من قبل..

بأجنحةٍ لم يثقلها (أخوة يوسف) ورصاص القتلة..

سنطير ونبلغ جنةً

حلمنا بها بعد أن صنعناها وأضعناها..

٢٠١٣/١٠/٤

/٣

شخص يغافل المسافرين في استراحاتهم على الطرق البعيدة فيعطل سياراتهم، وحين تتقطع بهم السبل يظهر لهم عارضاً خدمات الإنقاذ عليهم، فيقطرهم مع سياراتهم إلى مزرعته حين يقوم بتخديرهم وقتلهم مع أطفالهم..

هذا سيناريو فيلم اوسترالي شاهدته منذ سنوات، اليوم تذكرته بدون سبب..

٢٠١٣/١٠/٥

المدير العام
توفيـق دنيـا

هيئة التحرير
بسام يوسف - عزة البحرة - حسين برو
غزوان قرنفل - ثائر موسى - منير الأيوبي

فريق العمل
الموقع الإلكتروني : محمد نجار
سكرتاريا : نور العبدالله
الترجمة : مها خضور

الآراء الواردة في كلنا سوريون تعبر عن رأي الكاتب
و لا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة